
تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان^١

إعداد:

د. بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم

و

د. فارس أرباب اسماعيل

فبراير ٢٠٠٦

١ أعدت الدراسة ليونيكونز للاستشارات-الخرطوم
كجزء من مشروع " اعداد رؤية لتنمية و تطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان"
تحت رعاية بنك السودان المركزى

المحتويات

٢	الخلاصة	
٣	المقدمة	١
	عرض عام للاقتصاد الكلي	٢
٤	الاقتصاد - عرض عام	١-٢
٥	سياسات الاستقرار وإعادة الهيكلة (١٩٩٧-٢٠٠٥)	٢-٢
٦	تأثير سياسات الاستقرار وإعادة الهيكلة	٣-٢
	سياسات التمويل الأصغر	٣
١٠	الملامح الرئيسية للنظام المصرفي في السودان	١-٣
١٢	الاطار التنظيمي والاصلاحات التنظيمية الجديدة	٢-٣
١٥	السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي	٣-٣
١٨	السياسات التمويلية للبنوك التجارية والمتخصصة والسياسات القومية الخاصة بالتمويل	٤-٣
٢٠	التمويل الأصغر في السودان	٥-٣
٢١	سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي	١-٥-٣
٢٣	امكانيات التمويل الأصغر في المصارف الاسلامية والتقليدية	٢-٥-٣
٢٦	التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية والمتخصصة	٣-٥-٣
٢٨	البرامج الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والصناديق الاجتماعية	٤-٥-٣
	الدور التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة	٤
٢٩	التعريف والمجال	١-٤
٣١	اسهام المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في النمو وخلق الوظائف ومكافحة الفقر	٢-٤
٣٣	تأثير السياسات الكلية والتمويلية على المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة	٣-٤
٣٥	تأثير السياسات الكلية والتمويلية على معدلات الفقر في السودان	٤-٤
	الخلاصة والتوصيات	٥
٣٨	النتائج الأساسية	١-٥
٤٠	التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة	٢-٥
٤٢	التوصيات	٣-٥
٤٥	موضوعات لمزيد من البحث	
٤٧	المراجع	
	مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المصرفية	

تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان

بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم^٢ و أرياب اسماعيل بابكر فارس^٣

الخلاصة

لاستقرار الاقتصاد الكلي أهمية قصوى لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، حيث أن المناخ الاقتصادي غير المستقر وغياب التمويل الأصغر يضر بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والفقراء أكثر من الأعمال المتوسطة والكبيرة والشرائح الأيسر حالاً في المجتمع. ناقشت هذه الورقة تأثير سياسات الاصحاح الكلية والاصلاحية والهيكلية الذي يراقبه صندوق النقد الدولي على التمويل الأصغر في السودان. واستقصت الورقة تأثيرات هذه السياسات على مستويات الفقر وتوزيع الدخل اما بصورة مباشرة عن طريق تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي أو بصورة غير مباشرة عن طريق تأثيراتها على قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ودوره في خلق الوظائف والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ومحاربة الفقر، متضمنة تأثير التعديلات التي تمت في النظام المصرفي (الاسلامي و التقليدي) على قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

على الرغم من الرجاحة النظرية لهذه السياسات والتطورات غير المستقرة التي نشأت منها، فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أو خفض معدلات التضخم أو استقرار سعر الصرف، إلا أن مستويات الفقر ظلت في ارتفاع وظل توزيع الدخل في حالة أسوأ. وهذا أفضي الى نتيجة مفادها أن تطبيق هذه السياسات لم يؤد الى منافع فيما يختص بتقوية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والذي تم تحديده كأهم قطاع لمعالجة الفقر وخلق الوظائف. ونظرا لغياب المعلومات حول التأثير الرئيسي المباشر لهذه السياسات وتنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان، فقد تم استعمال مؤشرات بديله لتدعيم هذه النتائج.

² خبير، وزارة المالية، سلطنة عمان، badr_el_din@hotmail.com

³ خبير وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان، arbabfaris@yahoo.com

١ . المقدمة

الجدال الذي جري قبل نحو عقدين بين بعض المحللين بأن قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لا بد من تجاهله أو قمعها لأنه يفتقد الى مقومات النمو قد دحضه واقع الأحداث. فمثلا خلال فترة نهاية الثمانينات خلقت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة التي شاركت في برنامج التمويل بأندونيسيا نحو ٨/١ من معدل النمو الاقتصادي بأندونيسيا. علاوة على ذلك فان المسوحات المتواصلة لدخول الأسر في بوليفيا في أوائل الثمانينات توصلت الي أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة هي العنصر الديناميكي للاقتصاد البوليفي، حيث ساهمت بفعالية في النمو الاقتصادي. فضلا عن أنه وفي بنغلاديش حيث يوجد بنك جرامين الذي له تاريخ طويل في الاقراض الصغير لأكثر عدد من الناس فان نجاحاته قد كانت دون شك ذات أهمية للاقتصاد الكلي لتلك البلاد.

وبالنسبة للسودان ونظرا لسوء الأحوال الاقتصادية في الثمانينات والتسعينات فان عددا كبيرا من الأسر اتجهت نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ويمثل عدد أولئك الذين دخلوا مجال الأسر المنتجة نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة علما بأن اعدادهم في ازدياد مستمر مع مرور الزمن. دعت هذه الظاهرة النظام المصرفي الى اصدار معاملات تفضيلية لهذه الأعمال عن طريق السياسات التي يقودها البنك المركزي. فضلا عن ذلك واعترافا بالنمو المستمر للأسر المنتجة فان وزارة التخطيط الاجتماعي كونت مجلس تنسيق الأسر المنتجة في بداية التسعينات بهدف وضع سياسات وبرامج وآليات لتمويل الاسر المنتجة.

واصبح التمويل الأصغر أكثر أهمية نظرا لأن التركيز انصب الآن حول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة باعتبارها قطاعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية والمتقدمة على السواء.

وفي الدول النامية وباستغلال التمويل الصغير كآلية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر عن طريق استهداف الفقراء وتوسيع الفرص من خلال تقديم القروض، فان ذلك أدى إلى إثراء الناس و المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عبر زيادة الدخول وفرص العمل التي تعني كسب أسباب العيش وهذا مما يمنح فرصا اقتصادية تحد من عدم الرضا بين هؤلاء الذين كان من الممكن أن يزداد بؤسهم.

لذلك فان على المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أنفسهم وضع سياسات كلية ونقدية كفيلة بتحقيق امكانيات النمو والتطور عبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

إن الهدف من هذه الدراسة هدف مزدوج: معرفة هيكل الاقتصاد السوداني والمحركات الأساسية للنمو في الناتج المحلى الاجمالي من جهة ومعرفة مخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر الاجتماعية الأساسية التي تواجه الاقتصاد السوداني بصفة عامة والتمويل الأصغر بصفة خاصة. وسيركز التحليل على العوامل التي لها تأثير كبير على نمو المشروعات الصغيرة والمشروعات بالغة الصغر، ووجدها الائتمانية وفرص وصولها لنيل التمويل.

يستعرض الفصل التالي وبصورة مقتضبة اطار الاقتصاد الكلي السوداني. ويعرض الفصل الثاني سياسات الاصلاح التي طبقت في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥ ونتائجها النظرية. أما الفصل الثالث فانه يستعرض الاطار التنظيمي

والهيكلي والسياسات وديناميكية النظام المالي في السودان، بالتركيز علي الدور والفرص التي يمكن أن يحققها النظام المصرفي الثنائي (الاسلامي والتقليدي) في توسيع نطاق التمويل الأصغر. وبخصوص دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وتأثير البرامج الكلية والهيكلية الاصلاحية والسياسات المتعلقة بمذ المشروعات فسوف تتم مناقشتها في الفصل الرابع. ويلخص الفصل الخامس أهم النتائج والمعوقات والفرص، كما يقوم بوضع بعض المقترحات ذات العلاقة بالموضوع بالاضافة الى الموضوعات التي تستحق أن تبحث بطريقة موسعة.

٢. عرض عام للاقتصاد الكلي

١-٢. الاقتصاد - عرض عام

منذ فجر الاستقلال في عام ١٩٥٦ مر السودان بمراحل اقتصادية صعبة. وبدأ الاقتصاد السوداني كاقصاد رعوي وزراعي (ساهمت فيه الزراعة بنحو ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي). ولكن وبمرور الزمن استطاع السودان أن ينمي اقتصاده المكافح بسياسات اقتصادية كلية حكيمة.

منذ العام ١٩٩٧ وحتى اليوم ظل السودان يطبق السياسات الإصلاحية الكلية التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي، وفي عام ١٩٩٩ بدأ بتصدير النفط الخام، بينما سجل في الربع الأخير من نفس السنة أول فائض في التجارة الخارجية والذي، بالاضافة الى السياسات النقدية، أدي الى استقرار في سعر الصرف وانخفاض في معدلات التضخم. كما أن زيادة الانتاج النفطي وانعاش الصناعة وزيادة الصادرات ساعدت على تحقيق معدل نمو بلغ ٦,٤% في العام ٢٠٠٤ (أنظر الملحق، الجدول رقم ١). وهذا النمو في أغلبه كان ناتجا للنمو في القطاع النفطي.

ومع التحسن البطيء في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، ظلت الزراعة القطاع الأكبر والأكثر أهمية حيث يشغل أكثر من ٧٠% من القوى العاملة وتساهم بنحو ٤٢,٨% من الناتج المحلي الاجمالي (عام ٢٠٠٥)، ومعظم النمو المحقق فيه. وبما أن السودان يقوم بزراعة نحو ١٠% فقط من الأرض القابلة للزراعة وحباه الله بنيلين، فإن الزيادة المستدامة في زراعة الأرض القابلة للزراعة عن طريق تحسين الري وتربية الحيوان وقيام صناعات للألبان واللحوم في الولايات التي تفتقر الى الري او التي تأثرت بالجفاف سيحقق دخول كبيرة ومستدامة لأكثر من ٧٠% يعتمدون على الزراعة والرعي من اجمالي ٣٣ مليون نسمة.

المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي (١٩٥٦ - ٢٠٠٥)

لقطاعات / السنوات	١٩٥٦*	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الزراعة (%)	٦٠,٠	٤٧,٤	٤٧,٧	٤٩,٨	٤٦,٢	٤٤,٥	٤٢,٨
الصناعة والتعدين (%)، ومنها:	٥,٠	٧,٤٠	٨,١	٩,١٠	١٦,٥	١٩,٠	٢٧,٥
النفط *	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٦٠	٥,٤٠	١٠,٠	١٣,٠ (مقدر)
الخدمات (%)	٣٥,٠	٣٧,٧	٣٦,٣	٣٤,٤	٣٠,٩	٣٠,١	٢٩,٧
أخرى (%)	٠,٠٠	٧,٥٠	٦,٩	٦,٧	٦,٤٠	٦,٤	-
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	** ٨٠.١	٩٢٦١	8403	٩٤٩٢	١٤٧٢٠	١٩٥٧٢	٢٣٨٩١ (مقدر)
معدل النمو * (%)	لا يوجد	٦,٦	(٩,٣ -)	٦,٠	٦,٠	٨,٠	*٨,٥
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	٧٨,٠	٣٣٢,٧	٢٨٤,٨	٣١٣,٣	٤١٩	٥٦٧,٣	٦٢٥ (مقدر)

* World Bank, 2003. ** IMF Country Report No. 05/180, 2005

** حاصل ضرب متوسط دخل الفرد وعدد السكان المقدر في العام ١٩٥٦ (١٠٢٦٢٥٣٦)

* Sources: CBS Annual Reports 1997-2004, & Report No. 187; COMESA, "Harmonization Programme Update" & Ministry of Finance and National Economy (2005)

٢-٢. سياسات الاستقرار وإعادة الهيكلة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)

كما أشرنا سابقاً، بدأ السودان في العام ١٩٩٧ تنفيذ سياسات هامة في مجال الاستقرار والاصلاح الاقتصادي بهدف وضع الأسس الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام عن طريق تحسين وضع الاقتصاد الكلي مدعوماً بتنفيذ اصلاحات هيكلية من أجل تحسين توزيع الموارد وتشجيع أنشطة القطاع الخاص. شملت أجندة هذا البرنامج أيضاً اصلاحات حكيمه مدعومة ببرامج اشرافية لصندوق النقد الدولي. وتشمل الاصلاحات مايلي:

١. اصلاحات مالية وهيكلية حصرية:

- تقوية النظام النقدي وتحسين ادارة ومراقبة السيولة (أنظر الفصل ٣,٢ الخاص بالسياسات المصرفية الشاملة وبرامج الاصلاحات واعادة الهيكلة).
- ازالة التصلب المؤسسي في مجال استهداف العرض النقدي. بمعناه العريض واستهدافه بما يتماشى مع أهداف التضخم والنمو (تخفيض اقراض الحكومة وسياسات السوق المفتوحة لبيع الأوراق المالية الحكومية واعادة قروض بنك السودان المركزي من البنوك).
- انشاء وحدة نقدية بينك السودان المركزي من أجل تسهيل رقابة وادارة السيولة.
- تعديل قانون بنك السودان المركزي لتعزيز الاستقلالية ولتقوية القوانين المصرفية، ووضع تشريع ضد غسيل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب.

٢. سياسات مالية حكيمه وتعديلات ضريبية وتنظيم القطاع المالي والنفطي:

- حظر كل الاعفاءات الضريبية التفضيلية - ازالة حق الامتياز في ضريبة الدخل بالنسبة للمهنيين وأربعة من شركات توزيع النفط - واعفاءات الواردات من الرسوم الجمركية.

- فرض (مع تمرحل) ضريبة الانتاج على النفط، وادخال ضريبة القيمة المضافة في العام ٢٠٠٠، ورفع قيمة ضريبة الانتاج على السكر، والغاء اعفاءات ضريبة الشركات الخاصة باعادة الهيكلة.
- ترشيد المنح وادخال اصلاحات خاصة بادارة الانفاق العام.
- تحسين كفاءة ادارة التحصيل الضريبي:
 - انشاء وحدة لكبار دافعي الضريبة
 - ادخال نظام أرقام اثبات الشخصية لدافعي الضرائب
 - تحويل قيمة الضريبة المضافة المحصلة عن طريق الجمارك الى ادارة الضريبة يوميا.
- تحسين ادارة الانفاق العام عن طريق ادخال وحدة ادارة النقد وتحسين طريقة تقديم التقارير المالية (ادخال نظام جديد لتبويب الموازنة وتقديم التقارير المالية شهريا)، واعادة هيكلة ادارة المحاسبية والمراجعة كادارة عامة.
- حاكمية وشفافية قطاع النفط:
 - مراجعة كل حسابات الشركات التابعة لشركة السودان للنفط.
 - تنسيق نظامها المحاسبي ليتماشى مع المعايير العالمية.
 - انشاء مفوضية للنفط مخولة للنظر في كل النشاطات النفطية تقدم تقاريرها للبرلمان.
- ٣. تحرير نظم التجارة والاستثمار (تخفيض الحماية الجمركية والغاء معظم العوائق غير الجمركية وتعديل قانون تشجيع الاستثمار)
- ٤. زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق برامج الخصخصة واعادة هيكلة المؤسسات العامة (خصخصة الأسواق الحرة والبنك العقاري السوداني ومصنع أسمنت عطبرة وبنك الخرطوم والخطوط الجوية السودانية). كما تم وضع برنامج اصلاحي لخصخصة ٤٢ شركة وتحويل الشركات الكبيرة الى شركات مساهمة تشارك فيها الحكومة ب ٢٠% كحد أقصى.
- ٥. اعادة تنظيم سوق الصرف وازالة التحكم في سعر الصرف (تطبيق نظام سعر الصرف العائم-المدار لمنع التذبذبات الحادة في سعر الصرف والتي من الممكن أن تقوض انعاش قطاع الصادرات غير النفطية وتحد من الاستثمار الأجنبي المباشر)
- ٦. تحسين ادارة الدين العام وترشيد القروض الجديدة عن طريق سياسات اقرضية ولجنة مراقبة.

٣-٢. تأثير سياسات الاستقرار وإعادة الهيكلة:

تهدف سياسات الاستقرار التقليدية في الغالب الى معالجة أربعة مشكلات رئيسية وهي: العجز المالي، العجز في ميزان المدفوعات والتضخم والمشكلات الهيكلية.

١. تخفيض العجز المالي

العجز المالي هو الفرق الموجب بين إجمالي الانفاق الحكومي وإجمالي الإيرادات الحكومة خلال عام. وتشمل سياسات الاستقرار والهيكلية التقليدية، في غالب الأحوال، تدابير لخفض العجزات المالية لأسباب عديدة: قد يخلق العجز التضخم أو مشكلات في موازين المدفوعات عن طريق زيادة الطلب المحلي بصورة كبيرة أو قد يعمل على ازاحة الاستثمارات الخاصة وهو بذلك يخفض النمو الاقتصادي (Jeffrey 2000). مهما كانت الدوافع فإن مزيجاً من التخفيضات في الانفاق (المتركز على النشاطات غير المنتجة مثل الانفاق الحربي أو حجم البيروقراطية) وزيادة الضرائب هي مايقترح عادة من أجل تخفيض العجز. وفي مجال الدخل فان برامج الاستقرار تشمل في الغالب اجراءات تهدف لتبسيط النظام الضريبي عن طريق خفض عدد الضرائب المختلفة وتوحيد الفئات الضريبية وقطع الطريق نحو التهرب الضريبي. ومن خلال هذا الطريق فان العبء الضريبي غالباً مايرتفع. ويعتمد التقسيم بين خفض الانفاق وزيادة الضرائب على الحجم الكلي للانفاق الحكومي في الاقتصاد (الحكومات ذات الحجم الكبير يتم فيها انخفاض كبير) ولكن قد يعتمد أيضاً على عوامل أخرى مثل حدود مقدرات الحكومة على زيادة الدخل.

٢. معالجة مشكلات ميزان المدفوعات

في حالة اختلال الميزان الخارجي فان برامج الاستقرار والتقليدية والهيكلية تعتمد على ثلاث مجموعات من السياسات: خفض الطلب الكلي المحلي، تخفيض سعر الصرف، وتحسين تمويل عجز الحساب الجاري. وتخفيض السياسة المالية المضغوطة الطلب العام وربما تخفض أيضاً الطلب الخاص، حيث أن الحكومة تقوم بتحويل موارد مالية نقدية أقل للقطاع الخاص أو تحجم الانفاق النقدي عن طريق زيادة الضرائب. وتقلل أيضاً السياسة النقدية المتشددة الطلب مما يرفع أسعار الفائدة، وهذا بدوره يخفض الاستثمار والانفاق الخاص الممول عن طريق الاقتراض. ويعتبر تخفيض سعر الصرف آلية أخرى تستعمل ضمن برامج الاستقرار الاقتصادي لتحسين الحساب الجاري. ويقوم التخفيض برفع أسعار الواردات (بالعملة المحلية) وفي نفس الوقت يجعل صادرات الدولة أكثر جذبا في الخارج عن طريق تخفيض تكلفتها للمشتريين الخارجيين. ومن الواضح وعندما يكون الاستيراد أكثر تكلفة فان تخفيض العملة سوف يكون عاملاً يخفض من الطلب المحلي أيضاً. والمكون النهائي لسياسات ميزان المدفوعات يتطلب عملاً لتحسين تمويل عجز الحساب الجاري. وليس هو الأفضل للدول النامية أن يكون لديها فائض في الميزان الجاري (حيث يعني هذا أنها تصدر رأس المال الى الخارج). ان العجز مرغوب فيه من أجل السماح بالاستيراد المطلوب للاستثمارات التي تحتاج الى رأس مال أجنبي. وتنتج أزمة ميزان المدفوعات فقط عندما تكون الفجوة بين الصادرات والواردات كبيرة بصورة أكبر من حجم تمويلها الممكن من الخارج. اضافة الى خفض الحجم الكلي للعجز فان البرامج التقليدية للاستقرار تقدم أمالاً لتغطية الجزء المتبقي من العجز (هذا هو الهدف من قروض صندوق النقد الدولي). وتشمل الطرق الأخرى جذب رأس المال الأجنبي.

٣. تخفيض التضخم

تعتبر السياسات النقدية المشددة جزءاً اعتيادياً من مكونات سياسات الاستقرار لأنها يمكن أن تساعد في التخلص من أزمة ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الطلب المحلي وتشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي. علاوة على ذلك تعتبر أيضاً هذه السياسات أهم عنصر في مكافحة التضخم عن طريق تخفيض الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع الطلب المحلي و أيضاً عن طريق تخفيض كمية النقود التي تتوفر في الاقتصاد، نظراً لأن عدم التوازن المالي هو الذي يطلق سراح التضخم الناتج عن زيادة النقود.

٤. مواجهة المشكلات الهيكلية في الاقتصاد

تحدث الأزمات الاقتصادية في العالم بتأثير المشكلات الهيكلية. لذلك فإن برامج الاستقرار لصندوق النقد الدولي تشمل غالباً إصلاحات هيكلية تخاطب هذه الإصلاحات الضعف الذي يسبب الأزمة وتعمل على تحسين الكفاءة الإجمالية في الاقتصاد.

يأتي تخصيص المشروعات العامة في قمة أجندة برامج الاستقرار. ويؤكد جيفري (Jeffrey 2000) أنه وفي أغلب اقتصادات الأزمات يتم تعميق عدم التوازن المالي عن طريق الخسائر التي تنجم عن عدم كفاءة الاحتكارات الحكومية. ولذلك فإن بيع هذه الشركات للقطاع الخاص يمكن أن يساعد في تحسين الوقف المالي. بالإضافة لذلك فإن هذه الشركات تأخذ عادة موقعا أساسيا في خريطة الاقتصاد (الخدمات الأساسية والطاقة والنقل والمصارف الخ). وأن عدم كفاءتها له تأثيرات على الانتاجية الكلية للاقتصاد. وفي القطاع الخارجي فإن الإصلاحات الهيكلية تتطلب عموماً تخفيض وتوحيد الفئات الضريبية والغاء القيود الكمية للواردات. هذه الاجراءات تخفض الحماية للصناعات المحلية التي لاتعمل بكفاءة، كما تقلل من التشوهات في الاولويات الاستثمارية، التي تأتي من الحماية التمييزية. كما أن هذه السياسات يمكن أن يكون لها تأثير سالب في ميزان الحساب الجاري عن طريق جعل الاستيراد اقل تكلفة. لهذا فإن تحرير التجارة في غالب الأحوال يتم تطبيقه على مراحل أو يتم ربطه بتخفيض العملة.

يمكن أن يثير ضعف القطاع المصرفي أزمة في الاقتصاد الكلي، أو على الأقل يعمق أزمة قائمة بالفعل. لذلك فإن الإصلاحات المالية تأخذ موقعا مميّزا في أجندة التصحيح الهيكلي. والاجراءات التي تطبق في هذا المجال تشمل اقفال، بيع أو تقوية البنوك المعسرة ماليا، كما تشمل عدم التحكم في أسعار الفائدة وتحسين التنظيم الاشرافي فيما يخص نوعية الأصول في النظام المصرفي. خلاصة القول أن برامج الاقراض المباشر أو المدعوم وخصخصة البنوك التي تملكها الدولة ذات أهمية قصوي في برامج الإصلاحات.

والسؤال الآن هو: كيف عملت هذه السياسات في التأثير على الاقتصاد القومي في السودان؟ ملاحظتنا على المؤشرات الواردة في الجدول رقم (١) في الملحق يمكن تلخيصها في التالي:

- تحسن النمو الاقتصادي وكذلك مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي: وبلغ متوسط النمو الاقتصادي ٦,٥% للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. (IMF, Report No. 5/180, p.10). ويشمل النمو في القطاعات الاقتصادية المنافع والخدمات التي يمكن أن تخدم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وتساعد في برامج مكافحة الفقر. وتعتمد توقعات النمو للمدى المتوسط على تدفق الانتاج النفطي وعلى تحريك التنويع الاقتصادي والنمو القطاعي، خاصة القطاع الزراعي في غياب الاكتشافات النفطية الجديدة (IMF, Report No. 180, p. 17).
- الانخفاض المتدرج في معدلات التضخم وتحسين سعر الصرف: وبأقي ارتفاع قيمة الدينار السوداني نتيجة للوضع الجيد لميزان المدفوعات، وللمرونة في ترتيبات سعر الصرف والسياسات النقدية التي طبقها بنك السودان المركزي.

- التغيير في العجز المالي للاتجاه المضاد: وقد حدثت هذه النتيجة على الرغم من الانفاق الكبير نتيجة للعائدات النفطية وغير النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط وانتاجه (ارتفع سعر النفط من ٢٢,٠ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠١ الى ٣٤,٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٥، بينما ارتفع الانتاج الى نحو نصف مليون برميل في اليوم)، بالإضافة الى تحسين فعالية التحصيل الضريبي وخفض الاعفاءات الضريبية ومعدل التهرب الضريبي. ومع ذلك، فان مؤشرات العجز المالي السالبة يمكن رؤيتها من خلال العجز غير النفطي في نسبته للنتاج المحلي الاجمالي التي ارتفعت من ٥% في السنوات الأولى للألفية الثالثة الى ٧,٣% في عام ٢٠٠٣، و تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة القادمة توضح انخفاضاً أكبر مما هو عليه في عام ٢٠٠٣ (IMF, Report No. 5/180, p. 31).
- التغيير في العجز التجاري للاتجاه المضاد: ايرادات نفطية أعلى نتيجة لارتفاع مقبوضات صادرات النفط نظراً لارتفاع أسعار و انتاج النفط، فضلاً عن الانعاش القوي للصادرات غير النفطية حولت العجز في الميزان التجاري الى فائض بعد العام ١٩٩٩.
- ساعدت اعادة الاستقرار الاقتصادي، وظهور النفط والاصلاحات الاقتصادية التي تلت ذلك ساعدت في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وصنفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار، (حسب آخر تقرير صدر)، السودان الثالث في استقطاب الاستثمارات العربية البينية المسجلة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤.
- انخفاض (مع تذبذب) في عجز الميزان الجاري: ومهما يكن من أمر فان نسبة الحساب الجاري للنتاج المحلي الاجمالي قد انخفضت قليلاً من نحو ٥% في العام ٢٠٠٣ الى نحو ٤,١% في العام ٢٠٠٤، وهذا يشير الى ازدياد تدفق العائدات النفطية وقوة الصادرات غير النفطية وكذلك تدفق رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من تلك الاشارات الايجابية فان الوضع الخارجي للاقتصاد السوداني لا يزال غير حصين نظراً لامكانية تذبذب أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي.
- المديونية الخارجية غير المستقرة والتي زادت بنحو يقدر بليون دولار أمريكي سنوياً: هنالك سياسات جديدة تم الاعلان عنها فيما يخص الديون الخارجية وادارتها، كما ركزت سياسة الاقتراض على بدائل مثل جذب رأس المال الأجنبي، ونظم (البوت) والاقتراض من الداخل (IMF, 2005, Report No. 5/180, p. 53).

ومجمل القول، أن الاقتصاد السوداني في الطريق نحو التحسن خاصة في مجالات نمو الانتاج وتخفيض التضخم، ويحتاج الى تصحيح الميزان الجاري والموازنة. وقد ثمن صندوق النقد الدولي الانجازات في الاقتصاد الكلي والتقدم الذي حدث فيها واعتبرها ايجابية بالمقارنة مع الحالات الأخرى الخارجة من الحروب، خاصة أن هذه الانجازات قد تمت بدون دعم مالى من الخارج. فضلاً عن ذلك فان البنك الدولي (2003, p. i) أقر بتحقيق السودان معدلات نمو عالية، الا أنه أشار الى التوزيع المتحيز للدخل والى التكاليف الاجتماعية لاصلاحات التثبيت والاصلاحات الهيكلية - عدم التوزيع المتساوي للدخول وارتفاع معدلات الفقر.

٣. سياسات التمويل الأصغر

٣-١. الملامح الرئيسية للنظام المصرفي السوداني

النظام المصرفي السوداني نظام اسلامي بالكامل، ويتكون من ٢١ بنكا وطنيا و ٢٨١ فرعا (كلها بنوك اسلامية وأغلبها مملوكة للقطاع الخاص). ويشمل هذا النظام المصرفي ثلاثة مصارف متخصصة ولم يوجد أي بنك أجنبي حتي عام ٢٠٠١ (CBOS, 2001). وفي السنوات الأخيرة تم التصديق لبنوك أجنبية بالعمل بالسودان وهنالك بنوك أخرى قيد الانشاء. وللسودان بنوك متخصصة لعملاء محددین مثل البنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية، ومجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية وبنك المزارع. فيما يلي الملامح الرئيسية للمصارف السودانية التي ترتبط بالتمويل الأصغر:

- تتصف البنوك السودانية ليس فقط بانخفاض عدد الفروع المصرفية في السنوات الأخيرة، بل أيضا بغياب التوزيع العادل لهذه الفروع (تركيز الفروع على المدن التجارية والمناطق الحضرية). فولاية الخرطوم والولايات الوسطي (الولايات الأكثر تقدما بالرجوع الى مؤشرات المشروعات التنموية والبنية التحتية ومستوي دخل الفرد ومستوي المعيشة) تستحوذ على نحو ٥٠% من مجمل الفروع المصرفية بالدولة. وإذا أضفنا الولايات الشرقية والشمالية فان النسبة ترتفع الى نحو ٨٠%. فضلا عن ذلك فان توزيع الفروع ظل كما هو في السنوات الخمس الأخيرة أو نحو ذلك. الخاصية الأخرى للبنوك السودانية هي انخفاض عدد الفروع من أكثر من ٧٠٠ فرعا في العام ١٩٩٧ الى ٥٣٣ فرعا فقط في العام ٢٠٠٢ (CBOS, Annual Reports, different issues).

- وعلى الرغم من أن الودائع قصيرة الأجل (الحسابات الجارية) أكثر من الودائع طويلة الأجل (الودائع الادخارية والاستثمارية) لفترة ما قبل العام ١٩٩٨، (Ibrahim, Badr El Din, 2006)، إلا أن الأرقام الحديثة أوضحت أن التوزيع أصبح متقاربا تقريبا على الرغم من معدل النمو العالي لودائع الادخار والاستثمار مقارنة بالودائع الجارية، وذلك لأن مساهمة الودائع الجارية هي الأكبر تاريخيا. ومتوسط مساهمة الودائع الجارية من جهة والادخارية والاستثمارية من جهة أخرى للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ بلغت ٤٦,٤% و ٥٢,٦% على التوالي. وتجدد البنوك في السودان الودائع الجارية والتي لا تشارك في الأرباح، بينما تسعى بعض البنوك وراء استقطاب الودائع الاستثمارية.^٤

^٤ والجدير بالذكر أن أقاليم كردفان ودرافور والاقليم الجنوبي تستحوذ حاليا على نسبة فروع أقل مقارنة بنهاية الثمانينات. وفي دراسته لبنك فيصل الاسلامي والبنوك التجارية الأخرى قبل أسلمة النظام المصرفي أشار ابراهيم الى أن نسب الانتشار المصرفي للفترة ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٧ كانت ٣٨,٩% للخرطوم، ١٧,٥% للاقليم الأوسط، ١٢,٧% للاقليم الشرقي، ٤,٩% للاقليم الشمالي و ١١,٩% للاقليم كردفان و ٥,٦% للاقليم دارفور و ٨,٧% للاقليم الجنوبي. (Ibrahim 1992, p. 225).

^٥ أشارت الدراسات الى وجود نقص في الموارد طويلة الأجل في البنوك الاسلامية، ولاحظ، ابراهيم، على سبيل المثال، Ibrahim (1992) أن بنك فيصل الاسلامي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ كان يعاني من نقص في السيولة متوسطة وطويلة الأجل. كما أن النقص في حجم الودائع في البنوك الاسلامية عموما لوحظ من قبل الحران الذي يرى "... أنه اذا لم تتكرر (البنوك الاسلامية) أدوات غير

• واعتمادا على حساباتنا من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي في المتوسط فان صيغ التمويل المعتمدة على البيوع (المراجحة والسلم) تساهم بأكثر من ٥٠% من مبلغ التمويل الكلي منذ العام ١٩٩٦، بينما صيغ المشاركة والمضاربة المعتمدة على توزيع الأرباح تستحوذ على نحو ٣٤%٦. مما يعني أن البنوك الإسلامية في الغالب لا تركز على صيغتي المشاركة والمضاربة في التمويل. وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة في السودان غير مرضية، إلا أنها الأفضل في المصارف الإسلامية عموما حيث تمثل نسبة المشاركة ربع محفظة الأصول بالمصارف الإسلامية على نطاق العالم (Shapra 2001, p. 4). وأورد طارق (Tarik 1996) عدة نسب خلال الثمانينات والتسعينات لصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر في حدود ٣٣-٣٨% للبنوك الإيرانية (والتي تطبق نظام كامل للأسلمة كما هو الحال في السودان)، وفي حدود ٧-٨% للبنوك الإسلامية في النظام المصرفي المختلط في الدول الأخرى للفترة ١٩٨١-١٩٩٣. ٧ بينما تستحوذ صيغ الهوامش على ٥١-٦٠% في البنوك الإيرانية وفي حدود ٨٣-٩٠% للبنوك في النظام المصرفي المختلط في الدول الأخرى في نفس الفترة (Tarik 1996). ان صيغ البيوع ليست مناسبة للتمويل طويل الأجل وكذلك ليست مناسبة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمشروعات ذات الطابع الاجتماعي. وفي الجانب الآخر، وعلى الرغم من أن صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر تنسجم مع النظام الإسلامي الحقيقي للتمويل والذي يقف نقيضا لسعر الفائدة، إلا أنها لا تخلو من مشكلات في التطبيق. وحدد الحيران (Al-Harran 1993 p. 150) أسباب عزوف المصارف عن صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر في المخاطرة و صعوبة الاستثمار ومتطلبات طول الفترة الزمنية لاستقطاب عائداته. كما أن صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر تتطلب خبرات كافية في الإدارة وأدوار اشرافية اضافية مقارنة بصيغ البيوع الأقل مخاطرة والأسهل ادارة٨. بالاضافة الى ذلك فان صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر تتعرض الى تآكل الاستثمار في حالة الخسارة، ولذلك نجد التردد في استخدامها خلال المراحل الأولى من عمل المصارف. أقر تقرير

ربوية لزيادة الودائع (الاستثمارية) فأنها من المحتمل أن تواجه مشكلات في نموها، خاصة عندما تعمل هذه البنوك جنبا الى جنب مع البنوك الحديثة" (أضيف التشديد بين القوسين) (Al-Harran 1993, pp. 107-109).

⁶ لا تقتصر هذه النتيجة فقط على النظام المصرفي السوداني، حيث أن البنوك الإسلامية عموما أبرزت تفضيلا قويا للصيغ التي تتميز بنسب مخاطرة متدنية وبالتحديد صيغ الهوامش. ويرى طارق (Yousif, Tarik, 1996) أن "الدلائل تشير الى أن معظم البنوك الإسلامية لاتساند المبادئ الرئيسية للشراكة في الأرباح والخسائر، حيث أن أغلب تمويلاتها تتخذ خصيصة الديون التي تشابه التمويل التقليدي".

⁷ اعتمادا على نتائج ٢٢ بنك في ١٣ دولة بما نظام مصرفي مختلط.

⁸ ونفس ماينطبق على صيغ البيوع ينطبق على الصيغ الزراعية كالسلم والتي قد تكون أكثر مخاطرة من المراجحة ولذلك فان نسبتها في البنوك السودانية لا تتعدى نحو ٥% فقط.

بنك السودان المركزي للسنة ٢٠٠١ بأن الاستخدام الكبير لصيغة المراجعة في البنوك السودانية يأتي نتيجة ل "سهولة هذه الصيغة ولتفضيل الزبائن لها" (CBOS, 2001, p. 55).

- تجاوز متوسط نمو التمويل من قبل المصارف السودانية ٥٠% في الفترة منذ ١٩٩٤^٩. إلا أن هذه الزيادة في نسبة التمويل لم توزع بالتساوي بين القطاعات. حيث أن التركيز القطاعي للاستثمار يتحيز كثيرا نحو الاستثمارات المنظمة ذات الربحية العالية في القطاع الحديث. تستحوذ الزراعة والصناعة على ٤٢,١% من إجمالي التمويل المصرفي، بينما يستحوذ التمويل المتعلق بالتجارة (الصادرات والواردات والتجارة المحلية) على ٣١,٣%. علاوة على ذلك فإن تحليلنا للتمويل القطاعي في العام ١٩٩٣ أوضح أن نحو ٧٤% من إجمالي تمويل البنوك التجارية تم توجيهه نحو الزراعة الحديثة والصناعة والصادرات. أما نصيب أصحاب المشروعات الصغيرة فقد كان نحو ٦% فقط (Al-Tigani et el (1995), p. 18).
- لا تفصح البنوك الإسلامية في السودان عن أي إحصائيات تتعلق بتوزيع التمويل خلال المدى القصير والمتوسط والطويل، إلا أنه ونتيجة للتضخم فإن معظم التمويل حتى في القطاعين الزراعي والصناعي (عن طريق تمويل المواد الخام، الأصول الثابتة، ورأس المال العامل، والرى والتخزين والترحيل والتسويق وتحضير الأرض وغيرها) تمويل قصير الأجل لمدة لا تتجاوز العام عن طريق المراجعة والسلم. هذه الصيغ هي الأنسب للتمويل قصير الأجل. وأوضح طارق بعض الدلائل التي تشير إلى أن تمويل البنوك الإسلامية لا يمتد في الغالب إلى المدى الطويل وأن التمويل قصير الأجل هو الغالب. وتوزيع التمويل في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢ كان بنسبة ٧٥,٤% قصير المدى، ٥,٤% متوسط المدى، و ٢,١% طويل المدى (Tarik, 1996). وإذا لم تستطع البنوك الإسلامية خلق ودائع طويلة الأجل فهي بالطبع ستكون غير قادرة على التمويل طويل الأجل والذي يعتبر رئيسيا لتحقيق أهداف التنمية ومكافحة الفقر.

٣-٢. الاطار التنظيمي والاصلاحات التنظيمية الجديدة

الاصلاحات الهيكلية واصلاحات التثبيت الكلية بما في ذلك نظام السياسات النقدية والهيكلية الحكيمة لها آثار على المؤشرات المصرفية. فقد تحسنت متانة النظام المصرفي بصورة عامة في السنوات الماضية تبعا للسياسات المصرفية الشاملة التي طبقها بنك السودان المركزي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وتهدف هذه السياسات نحو تطوير النظام المصرفي والتأكيد على المتانة المالية والمصرفية، التقنية المصرفية والفعالية وتعميق أسلمة الجهاز

⁹ حساباتنا من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

¹⁰ وبنفس القدر أوضح طارق صورة واضحة للتوزيع القطاعي غير المتساوي للبنوك الإيرانية والبنوك الإسلامية الأخرى في النظام المصرفي المختلط. تحيز التوزيع القطاعي للتمويل في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢ نحو التجارة (بنسبة ٨٢,١%)، بينما كان نصيب الزراعة ٧,٢% فقط والعقارات ١٠,٥%. هذه النتيجة دعت طارق للقول "أن التناغم الذي حدث في عمليات المصارف الإسلامية في العقدين الماضيين يلقي بظلال كثيفة من الشك في مقدراتها على لعب هذا الدور (انسياب الموارد المالية في مشروعات استثمارية طويلة الأجل في القطاعات الاقتصادية الانتاجية على أسس العدالة) الذي يعتبر دورا أساسيا في النمو الاقتصادي" (Tarik 1996) (أضيف التشديد بين القوسين).

المصرفي (CBOS, 2000, p. 17). والأهداف الموضوعية لهذه السياسات قصيرة ومتوسطة المدى ترجمت الى برامج عمل سنوية بدأت من العام ١٩٩٩. يمكن تغطية الموضوعات الرئيسية لهذه السياسات كما يلي:

(١) تطوير المؤسسات المالية والمصرفية: ويشمل زيادة رؤوس الأموال والدمج وتعديل القوانين التي تحكم النظام المصرفي، وزيادة الودائع خاصة الودائع الادخارية، وخفض نسب الديون المتعثرة الى المستويات العالمية، ووضع أدوات للرقابة الوقائية للمصارف، ومراجعة أسس الترخيص للمصارف والفروع الجديدة وكذلك انشاء الشركات التابعة للبنوك، وتنمية الموارد البشرية، وتخفيض التكاليف الادارية وتقوية البحث والاحصائيات المصرفية.

(٢) تنشيط وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي: ويشمل انشاء بنك اسلامي نموذجي وتنشيط التدقيق الداخلي بالبنوك وتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، اصدار موجهات لتطبيق الصيغ الاسلامية والاستمرار في تطوير الأدوات المالية الاسلامية، خاصة أدوات ادارة السيولة.

(٣) تنظيم سوق الصرف الأجنبي عن طريق التحرير والغاء التشوهات وانشاء احتياطات بالعملية الصعبة وتطوير ممارسات التعامل مع سوق الصرف الأجنبي، وتنظيم سوق سعر الصرف لمعادلة الموارد مع الاستخدامات وادخال اليورو في سوق الصرف الاجنبي.

(٤) التمويل: خفض التكلفة الادارية للتمويل لتقليل تكلفة الانتاج، التأكيد على كفاية التمويل للقطاعات ذات الأولوية، والاسهام في التمويل الاجتماعي عن طريق تمويل شرائح الأسر المنتجة والفقيرة في المجتمع، والتحول التدريجي نحو التمويل بالمشاركة وتخفيض نسب المراجعة في التمويل وتعميق دور بنك السودان المركزي في تمويل السيولة عن طريق نوافذ ادارة السيولة والتأكيد على توفير التمويل للبنوك التي تحتاج اليه.

(٥) العمليات المصرفية: ادخال طرق موحدة لفتح وادارة الحسابات المصرفية لتفادي الشيكات المرتجعة والتزوير، ومراجعة الرسوم المصرفية لتتماشي مع انخفاض نسبة التضخم، وتشجيع الأفراد للتعامل مع البنوك وزيادة الودائع، وادخال طرق جديدة للتعامل المالي مثل بطاقات (الفيزا)، وتخصيص دور جديد للشيكات كضمانات.

(٦) التقنية المصرفية: ادخال التقنية المصرفية مع الرقابة المصرفية، وادخال الشيكات المغنطة ونظم الحاسب الآلي وشبكة لنظام ال SWIFT.

كانت العناصر الرئيسية للسياسة المصرفية الشاملة التي طبقت منذ العام ٢٠٠٠ كما يلي:

١. برنامج اصلاحات الجهاز المصرفي واعادة هيكلته الذي صدر في العام ٢٠٠٠ يهدف الى ايجاد كيانات مصرفية كبيرة، وزيادة رؤوس أموال البنوك، واعادة هيكلتها وهيكله محفظة القروض لمقاومة الصعوبات التي تعترضها. أدناه السياسات والإنجازات في ظل هذا البرنامج:

• الخيار الأول: الدمج بمؤشرات محددة كخيار لخلق كيانات مالية كبيرة. وهذا ينطبق على البنوك التجارية المملوكة للقطاع العام، بينما تخضع البنوك المتخصصة (البنك الزراعي، البنك العقاري، وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية) وفروع البنوك الأجنبية لترتيبات مستقلة لاعادة الهيكلة . وتم منح بعض الحوافز لجعل هذا الخيار جاذبا وتشمل الاعفاءات من الضريبة، الاولوية في إيجاد حلول للديون المتعثرة وبعض الترتيبات الخاصة بالقوي العاملة التي سيستغني عنها.

• الخيار الثاني: تقوية الموقف المالي للبنوك عن طريق زيادة رأس المال. وحدد البرنامج مبلغ مليار دينار سوداني كحد أدنى لرأس المال المقترض استيفاؤه تدريجيا بنهاية العام ٢٠٠٠. ورفعت السياسات الجديدة هذا الحد الأدنى الى ٦ مليار دينار سوداني ل يتم الالتزام بها بنهاية ٢٠٠٨. ويندرج تحت مظلة هذا البرنامج بنك الخرطوم المملوك للحكومة ومجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية التي حولت الى شركات مساهمة عامة (CBOS, 2002).

• شمل برنامج اعادة الهيكلة أيضا التشديد على خفض النسب العالية للديون المتعثرة (تحسين نظام تبويب القروض وادخال نظام ارسال التقارير الشهرية للديون المتعثرة لبنك السودان المركزي ومجالس الادارات، وفرض غرامات على البنوك غير الملتزمة بتخفيض الديون المتعثرة).

٢. تعزيز المعايير الاشرافية المؤسسية الحكيمة:

• التحول من الاستقلالية في تحديد الأدوات المصرفية الى استقلالية سياسات بنك السودان المركزي عن طريق اصدار قانون جديد لبنك السودان المركزي.

• وضع مؤشرات أداء جديدة مثل تحديد وتفعيل دور مجالس الادارات و،

• ادخال الشفافية المالية وتوحيد النظم المحاسبية لتتفق مع نظم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

٣. تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وتنظيم وتطوير السوق الحر للصراف الأجنبي واستقرار العملة الوطنية

٣.أ: ادخال نظام سعر الصرف المعووم الذي يديره البنك المركزي. وتم وضع هامش يتحرك فيه السعر التأشيري (متوسط مرجح لكل الأسعار لكل البنوك) ويتدخل بنك السودان المركزي عن طريق شراء وبيع العملة الأجنبية عندما يتغير السعر التأشيري عن معدل زائد أو ناقص ١,٥%.

٣.ب: تطوير سوق ما بين البنوك لتغطية احتياجات العملة الصعبة عن طريق السماح للبنوك للعمل كمجموعة لشراء وبيع العملة الأجنبية.

٤. ادخال أدوات غير مباشرة في مجال السياسات وادارة السيولة متوافقة مع الشريعة (الجيل الثاني من الأدوات المالية غير المباشرة). مع تعديل الأدوات المستخدمه حاليا لتقوية آلية السياسات النقدية.

٤.أ: أدخل بنك السودان المركزي سياسة السوق المفتوحة بالنسبة لشهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات مشاركة البنك المركزي (شتم). وتم ادخال شهادات الاستثمار الحكومي في العام ٢٠٠٤. وهذه الشهادات تعتبر مساهمات في صناديق خاصة تشمل استثمارات بنك السودان المركزي والحكومة في البنوك التجارية. يتم تداول شهادات شهامة وشتم عن طريق مزاد ولها قيمة اسمية وأسعار تداول. وتتمتع شهادات شهامة، التي يتم تداولها في سوق الخرطوم للاوراق المالية تحت نظام محدد للمزاد، باستحقاق دفع مدته سنة. والفرصة لتملك شهادات شهامة لاتقتصر على الأفراد فحسب حيث يمكن أيضا للشركات والبنوك المشاركة في تداولها.

٤.ب: ادخال نوافذ تمويل السيولة كمبالغ مسحوبة زيادة عن الرصيد من أجل أن يلعب بنك السودان المركزي دور الملجأ الأخير:

- نافذة التمويل بالمشاركة غير المقيدة: تم منح هذه الميزة في الاقتراض للبنوك التجارية بنسبة أقصاها ١٠% من الودائع الجارية على أن تقتصر على مرتين في الشهر أو أربعة مرات في أربعة أشهر (ويمكن مد الفترة في حالة مشاركة بنك السودان المركزي في أرباح هذه القروض). ويمكن أيضا منح التمويل من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية بصيغة المضاربة المقيدة للقطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي.
- نافذة تمويل الاستثمار: وتنصب الأهلية لهذه النافذة على البنوك التي ليس لديها مشكلات في السيولة ولديها وضع مستقر في حساباتها المدققة. كما تتطلب أن لا يكون للبنك نسبة ديون متعثرة أكثر من متوسط نسبة الديون المتعثرة لكل البنوك في السنوات الأخيرة. كما تتطلب أيضا أن يكون توزيع الأرباح في حسابات استثمار المودعين أكبر من متوسط كل البنوك. تعتمد إدارة وتوزيع التمويل على تقسيم الأرباح والخسائر بين البنك المعني وبنك السودان المركزي، ويعتمد توزيع الأموال في حالت المشاركة على مساهمات البنك (البنوك) في رأسمال المشاركة.

٥. ادخال التقنية الحديثة (ادخال نظام التعامل بالشيكات الممنوعة في العام ٢٠٠١، تحديث نظام الحاسوب الآلي في العام ٢٠٠٠، وانشاء شركة الخدمات المصرفية الالكترونية كشركة مساهمة عامة لتربط البنوك عن طريق خدمات ال SWIFT، وانشاء ادارة للتقنية المصرفية بينك السودان المركزي للعمل بالبنك والاشراف على عملية ادخال التقنية الحديثة بالبنوك الأخرى).

٣-٣. السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي

ربما تكمن المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك الاسلامية في السودان (وفي أي مكان آخر) في وضع السياسة النقدية والاشراف على الجهاز المصرفي. وقد جرت العادة أن يبدأ وضع هذه السياسة في السودان بوضع أهداف سنوية تشمل الاقتصاد الكلي والجوانب الاجتماعية. والهدف الرئيسي للسياسات النقدية في السودان هو التحكم في العرض النقدي والاقتراض للقطاع الخاص للحد من التضخم. وتتمثل الأهداف الأخرى في تحقيق معدل نمو سنوي و إعادة تكوين الاحتياطيات العالمية.

يقوم بنك السودان المركزي سنويا بوضع أهداف وقوانين تحكم تقديم التمويل المصرفي بالاضافة الى التحكم في السيولة عن طريق وضع ومراقبة أهداف كمية نقدية مثل هوامش المراجعة ومساهمة الشريك في المشاركة وهوامش الادارة في عقد المشاركة. بالاضافة لذلك يقوم البنك بوضع متطلبات الاحتياطي النقدي والنوافذ التمويلية.

تعتبر السياسة النقدية لبنك السودان المركزي (السياسة التمويلية)¹¹ وأدواتها في التحكم فريدة في نوعها لأنها تعكس خبرة نظام مصرفي اسلامي متكامل. ويمكن استعراض العناصر الرئيسية لهذه السياسة كما يلي:

- حتى التسعينات اتخذ بنك السودان المركزي سياسات السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني بالاضافة الى التحكم الكمي والنوعي في الائتمان عن طريق تحديد نسب مساهمات المشاركة والهوامش الدنيا للمراجعة.

- وفي العام ١٩٩٠ بدأ بنك السودان المركزي وضع موجّهات تفصيلية لنسب مختارة للمشاركة والمساهمات الدنيا للشركاء التي يجب أن تضمن في عقود المشاركة، بالاضافة الى الهوامش التفضيلية في عقود المراجعة. كما أُلغيت نسب المشاركة، بينما ترك تحديد نسبة مكافأة الادارة في عقود المشاركة ونسبة الشريك في عقود المضاربة لتقدير البنك المعني. وقد كانت الحدود التي وضعها بنك السودان المركزي للهوامش الدنيا للمراجعة متأرجحة بين ٣٦ الى ٤٨% في العام حتى العام ١٩٩٨. وفي العام ١٩٩٩ تم تخفيضها الى ٢٠%. وفي عام ٢٠٠٠ خفضت للمرة الثانية الى ١٨%. والتخفيض الثالث كان في العام ٢٠٠١ حيث وضعت نسبة ١٢% كمؤشر، بحيث لا تزيد النسبة عن ١٥%. وظلت هوامش المراجعة في حدود ١٠% في السنوات التي تلت ذلك.

- يقوم بنك السودان المركزي سنويا بالاعلان عن نسبة تمويل شاملة للقطاعات ذات الأولوية في التمويل (الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة، القطاع الزراعي، والتعاوني، والصناعي وقطاع التعدين وتوليد الطاقة والاستثمار في الأسهم والانتاج الثقافي والاعلامي، والاستثمار الخاص في الخدمات الريفية، والمساكن الشعبية قليلة التكلفة، والنقل والتخزين¹²). وقد وصلت نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية من اجمال التمويل المصرفي الى ٩٥% في العام ١٩٩٨، وخفضت الى ٩٠% في العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠١. ونسبة التمويل للقطاع الزراعي تقريبا نصف النسبة الممنوحة للقطاعات ذات الأولوية. وفي السياسات التمويلية المصدرة في السنوات الأخيرة سمح للبنوك تمويل كل القطاعات والنشاطات بأى من الصيغ الاسلامية.

¹¹ في النظام الاسلامي لا توجد قروض ويقوم هذا النظام بالتمويل عن طريق المشاركة في الأرباح والخسائر لذلك سميت السياسة النقدية بالسياسة التمويلية.

¹² القطاعات غير ذات الأولوية تشمل التجارة المحلية والخدمات التي لا ترتبط بالقطاعات ذات الأولوية.

- كما استعمل بنك السودان المركزي الاحتياطي النقدي القانوني كآلية للضبط النقدي. وتعرضت نسبة هذا الاحتياطي الى تغييرات كثيرة علوا وهبوطا منذ العام ١٩٨٩. وفي خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٥ تذبذبت تلك النسبة في حدود ١٠-٣٠%، بينما وصلت النسبة قمتها (٣٠%) في العام ١٩٩٣.
- وقام بنك السودان المركزي أيضا بادخال احتياطي نقدي قانوني لودائع العملات الأجنبية في العام ١٩٩٧، ولكنه حدد نسب الاحتياطي النقدي القانوني للودائع الجارية وودائع العملات الأجنبية في العام ٢٠٠٥. أما اما الأدوات الأخرى التي يستعملها البنك فهي هوامش خطابات الاعتماد، وموجهات الاقراض في سوق ماين البنوك.

لقد أفرز برنامج التثبيت الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية المراقب بواسطة صندوق النقد الدولي والسياسات التمويلية لبنك السودان المركزي تأثيرات على الجهاز المصرفي، حيث وصفت درجة استيفاء البنوك التجارية والمتخصصة للاصلاحات حتى الآن بأنها مرضية (١٤ بنك من بين ٢٤ بنك صنف بدرجة استيفاء معقولة أو جيدة بنهاية العام ٢٠٠٤). (IMF, 2005, p. 9). يمكن ملاحظة النتائج من الجدول رقم (٢) بالملحق. ويمكن تلخيص أهم النتائج في التالي:

- الانخفاض (والركود) في نسبة الانفاق العام للنتائج المحلي الاجمالي ونسبة النقد بالتعريف العريض الى الناتج المحلي الاجمالي (من ١٠% الى ٨%)، مقارنة بنسبة ٣٠-٤٠% للدول النامية) و التغيير المتسارع للاتجاه المضاد لسرعة تداول النقود توضح التحسن في الوساطة المصرفية. وفي نفس الوقت فان حساباتنا لنسب العملة لدي الجمهور من اجمالي الودائع ونسب العملة لدي الجمهور للودائع الجارية في العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ أوضحت أن الأولي ٦٥,٨% في العام ١٩٩٧، وارتفعت الى ٩٣,٤% في العام ٢٠٠٢، بينما زادت الثانية من ١٥٣,٤% في العام ١٩٩٧ الى ٢٧٦,١% في العام ٢٠٠٢. النسبة العالية للعملة لدي الجمهور كنسبة من الودائع الجارية مقارنة بنسبة العملة لدي الجمهور من اجمالي الودائع تعني تدني الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد مقارنة بالودائع تحت الطلب، على الرغم من انخفاض نسبة التضخم. بالاضافة الى فان الزيادة في نسبة العملة لدى الجمهور تعني تفضيل النقد كما تعني الثقة الضعيفة في الجهاز المصرفي.
- تحسنت نسب العائدات على الأصول ونسب العائدات على المساهمات الرأسمالية، كما تحسنت وبصورة طفيفة كفاية رأس المال، و انخفضت نسب الديون المتعثرة لاجمالي القروض (والتي تقع في المدى ٧-١٢%)¹³. هذه النسبة الأخيرة لازالت تعتبر نسبة عالية بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى في فترات الأزمات والتي تصل الى ٨-١٠% (Kireyev. A. 2001). والارتفاع النسبي لنسبة الديون المتعثرة لاجمالي الديون تعكس ضعف الأداء الائتماني واخفاقات كبار الزبائن.
- التوسع في استقطاب الودائع زاد حجم الائتمان المحلي والعرض النقدي. والزيادة في الودائع سببها الرئيسي النمو الاقتصادي الشامل في كل القطاعات والدخول النفطية وزيادة الانفاق الحكومي والاستثمارات الأجنبية. ارتفعت الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية الخاصة الى نحو ٢,٥ بليون

¹³ كل الديون المتأخر تسديدها لمدة شهر تصنف عن طريق بنك السودان المركزي ديون متعثرة.

دولار أمريكي في العام ٢٠٠٤ بزيادة بلغت أكثر من الثلث مقارنة بالعام ٢٠٠٣ (IMF, 2005, Report No. 5 /118, p.7).

- الزيادة المعقولة في حجم الودائع تحت الطلب ربما تكون بتأثير انخفاض التضخم في السنوات الأخيرة، هذا أدى الى تحسن نسبة اجمالي الودائع للنتائج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب من ٦٨% في العام ١٩٩٧ الى ٤٢% في العام ٢٠٠٢، (CBOS, 1997 and 2002)، الا أن الودائع قصيرة الأجل لاتزال عالية بالمقارنة مع البنوك الاسلامية بالدول الأخرى والتي تتراوح فيها هذه النسبة بين ٧-٨%. (Kireyev. A. 2001, p 15). تستحوذ الصيغ المعتمدة على البيوع (المراجحة والسلم) على نحو ٥٠% من حجم التمويل الكلي للفترة منذ العام ١٩٩٦. ان عدم التحسن في هيكل الودائع يعتبر مؤشر لضعف قاعدة الودائع في الجهاز المصرفي السوداني.
- نسبة القروض التمويلية للنتائج المحلي الاجمالي أظهرت ببطء وركودا. وهذا يدل على الصعوبات التي تواجه البنوك الاسلامية في منح التمويلات. بالاضافة الى ذلك فان نسبة عالية من الودائع تحت الطلب تستغل في منح التمويل.
- نسبة القروض التمويلية للودائع تقدم مقياسا للمخاطرة الناتجة عن منح التمويل، كما توضح مقدرات الجهاز المصرفي في استقطاب الودائع لمقابلة الطلب على القروض. الزيادة في نسبة القروض للودائع تعكس ضعف الضغوط على الجهاز المصرفي، كما تعكس مستوى عاليا من السيولة لمواجهة الصدمات.
- لازالت الأصول المصرفية ضعيفة، نظرا لأن الاصلاحات المالية لم تأخذ الوقت الكافي حتى الآن لتؤثر بصورة كبيرة على حجم الأصول المصرفية. الضعف (والانخفاض) في نسبة الأصول للنتائج المحلي الاجمالي و الأصول السائلة لاجمالي الأصول تعكس ضعف القاعدة المالية للجهاز المصرفي السوداني.

٣-٤. السياسات التمويلية للبنوك التجارية والمتخصصة والسياسات القومية الخاصة بالتمويل

بالتوافق مع السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي المذكورة آنفا والسياسات القومية الخاصة بالتمويل قامت البنوك السودانية بتحديد سياساتها الداخلية الخاصة بالتمويل الأصغر. وبالإضافة الى القوانين التي يضعها بنك السودان المركزي تقوم البنوك بوضع لوائح داخلية لتأكيد تطبيق قوانين البنك المركزي وللتأكد من نجاح التسويق الخ. وتشمل الاجراءات المعروفة عمل مسح اقتصادي-اجتماعي للتأكد من سمعة مقدم الطلب ومهاراته واجراء تقصي وفحص لديونه السابقة وخبراته التسويقية. ومنذ العام ٢٠٠١ فان القوانين التي وضعها بنك السودان المركزي لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة والمهنيين وأصحاب الدخول الضعيفة تتطلب معلومات فيما يختص بموقع مقدم الطلب والشهادات المهنية وتصريح العمل (للمهنيين) وفتح حساب جار (لتقوم مقام غياب الهوية المناسبة).

يتعرض صغار المنتجين للضرائب والرسوم عندما يتم تمويلهم بواسطة البنوك، وتحديدًا هذه الضرائب والرسوم هي: (١) ضريبة التمويل (ضريبة حكومية): ٠,٠٠٥% من مساهمة البنك في حالة التمويل بالمشاركة، ومن اجمالي حجم التمويل في حالة المراجحة (لاتشمل هامش المراجحة). (٢) رسوم ادارية: (رسوم على تنفيذ

العمليات الاستثمارية) معتمدة على حجم التمويل في المراجعة ومساهمة البنك في المشاركة (٣) رسوم الدمغة (١٠٠ دينار) على طلب العميل للتقدم بصيغتي المشاركة والمراجعة وتعتمد على حجم الاستثمار وتشمل مساهمة البنك والشريك في حالة المشاركة، وتعتمد كذلك على حجم المراجعة باستثناء الهوامش. وقد وصلت هذه الرسوم الى ١٠٠٠٠ دينار في بعض البنوك. تلك بالاضافة الى دمغة الجريح (٥٠٠ دينار) ودمغة التوظيف (١٠٠٠ دينار)، علما بأن شهادة خلو الطرف من الزكاة والضرائب التي كان معمول بها في السابق الغيت في العام ٢٠٠١.

تعتبر سياسات البنوك متشابهة لحد ما، حيث أن المراجعة هي السائدة في التمويل الأصغر، ووصلت نسبة التمويل بهذه الصيغة الى نحو ٩٠% في بعض الاوقات وفي بعض البنوك. ويتراوح هامش المراجعة للتمويل الأصغر في التسعينات بين ٣-٤% في الشهر (٣٦-٤٨% في العام)، وهامش المراجعة المطبق لهذا القطاع أعلى من الهامش الأدنى المحدد في السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي بنسبة (١٥%). ما طرق السداد فالفما تختلف عن ما هو موضوع في السياسات التمويلية. وعلى الرغم من أن السياسات التمويلية تركت للبنوك حرية أخذ "الضمانات المناسبة" عند تمويل صغار المنتجين، الا أن البنوك لم تستثني الضمانات المطبقة حالياً في الجهاز المصرفي لكل القطاعات. ولجأت البنوك الى الضمانات التقليدية كالضمان الشخصي وضمان الشيكات بتاريخ مقدم وشهادة المخدم للخصم من المرتب الشهري للممول حسب حجم الأقساط وضمان الطرف الثالث. وتستغل بعض البنوك (كبنك الادخار والتنمية الاجتماعية) ضمانات المجتمع المدني (الاتحادات المهنية والشيوخ والعمد وغيرهم). علما بأن المادة (٢/٨) من قوانين وشروط منح التمويل أشارت الى امكانية تقييم الماكينات والمعدات كآلية ضمان. وربما يعيق تطبيق هذا النوع من الضمانات غياب مؤسسات متخصصة لتقييم الماكينات والآليات^{١٤}. تطلب كل البنوك تطلب السداد عن طريق الأقساط مع فترة سماح تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة أشهر. وهنالك تباينات في حجم التمويل الكلي للقطاع وتشابه لحد ما في حجم التمويل للعمليات الممولة. وعلى الرغم من أن الجهة المستهدفة هي صغار وأصغر المنتجين، الا أن البنوك لجأت الى تقسيمهم الى مجموعات كما هو محدد في السياسات التمويلية مثل الاسر المنتجة والحرفيين والقطاع غير المنظم وغيرها بدون تحديد تعريف منفصل لكل مجموعة على حده، بينما تخصص كل بنك في واحد أو اثنين من هذه المجموعات، علما بأنه لا يوجد أي بنك يستهدف الفقراء على نحو حصري. بالاضافة الى ذلك لا توجد أي قوانين واجراءات منفصلة لتمويل مشروعات النساء، على الرغم من تنامي ظاهرة صاحبات الأعمال. وتنحصر أغلب أعمال البنوك، مع استثناءات قليلة، في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ومن أهم المعوقات التي تواجه التمويل التصريح بمزاولة المهنة والرسوم البنكية والقومية، وشرط فتح الحساب ومتطلبات الشيكات كضمانات (Ibrahim, Badr El Din, (2004)

٣-٥. التمويل الأصغر في السودان

قبل الدخول في تحديد ما يجب أن تقوم به البنوك السودانية في مجال التمويل الأصغر يجدر تقديم تعريف مختصر لماهية التمويل الأصغر وكيفية عمله.

¹⁴ حاولت مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية انشاء "صندوق ضمان المشروعات الصغيرة" ليمول عن طريق البنوك وممولين آخرين بالاضافة الى التبرعات. (NIDBG, 1996, Small Enterprises Guarantee Fund, NIDGB, Khartoum).

تعريف التمويل الأصغر :

التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفوعات وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الاسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية:

- المؤسسات الرسمية كالبنوك (خاصة البنوك المحلية) والتعاونيات.
- المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية.
- المصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

يشمل تعريف التمويل المؤسسي خدمات التمويل الأصغر التي تقدم بواسطة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تعتبر مجال عملها الرئيسي هو تقديم هذه الخدمات.

تهدف عمليات التمويل الأصغر مثل حسابات الادخار والقروض الأصغر إلى توفير فرص للفقراء للخروج من دائرة الفقر. ويمكن عن طريق التمويل الأصغر لهذه الشرائح أن تضمن ظروفًا أفضل في مجال التغذية والتعليم والرعاية الصحية والسكن لأسرهم، حيث أن التمويل الأصغر قام بمساعدة الملايين في الدول النامية ورفع مستويات المعيشة ووفر الحماية من الردة الاقتصادية.

ويتطلب التمويل التقليدي المصرفي أن يقدم المستفيد ضمانات لكي يمنح القرض، بينما أن الناس الأكثر فقرا في العالم لا يملكون هذه الضمانات. فضلا عن أن البنوك التقليدية في الغالب لا تكون حريصة على منح القروض الصغيرة عندما يكون عائدها أقل من تكلفة اجراء صفقاتها. إزاء هذه المعوقات، فكيف يعمل التمويل الأصغر؟

تستخدم أغلب مؤسسات التمويل الأصغر الضمانات الاجتماعية المتمثلة في شكل المجموعات لضمان السداد، حيث يقوم المستفيدون بأخذ القروض في شكل مجموعات، وفي حالة تعثر السداد من قبل أحد المستفيدين فإن كل المجموعة ستكون عرضة لاجراءات عقابية وفي بعض الأحيان يحظروا جميعا من تلقي القروض. من ثم يشجع ضغط المجموعة المستفيدين من القروض على دفع القروض بالكامل وفي الزمن المحدد لها مما يؤدي الى نسب سداد عالية. وفي حالة الاخفاق تكون الأسباب الرئيسية هي المرض أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات غير المتوقعة:

ان مدة القروض الصغيرة هي في الغالب مدة قصيرة مقارنة بالمدة التي يقدمها البنك التقليدي، وهي في الغالب تتراوح ما بين ستة أشهر الى سنة واحدة مع وجود دفعيات لأسعار الفائدة تتم اسبوعيا. هذه المدة القصيرة للقروض والدفع الأسبوعي للاقساط تساعد المستفيدين على عدم الدخول في تبعات دفعيات كبيرة. ان هذا النوع من الصفقات المشددة التي تركز على الدفعيات الاسبوعية تكون أكثر تكلفة من تكلفة الفروع المصرفية التي تقوم بمنح تمويلات كبيرة الى مستفيدين أكثر ضمانا من الناحية الاقتصادية. تأخذ المؤسسات التمويلية أسعار فائدة تبدو أعلى مما تتطلبه تغطية تكلفة القروض، الا أن هذه الفوائد لاتزال أقل بكثير مما يدفعه المستفيدون من قروض الممولين الأفراد أو ما يدفع حاملو البطاقات الائتمانية.

٣-٥-١. سياسات التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي

بدأ الاعتراف الجزئي والمتصاعد بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان في مطلع التسعينات، حيث ولأول مرة أدخلت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في العام ١٩٩٠ الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، بالإضافة الى تأكيد هذه السياسة التمويلية على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصاديا وكذلك المشروعات الصغيرة. وقد بدأ الاعتراف الكامل بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة مع السياسة التمويلية للعام ٩٥/١٩٩٤ حين تم وضع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، جنبا الى جنب مع قطاعات الزراعة والصناعة والصادرات والتعدين و انتاج الطاقة و المساكن ذات التكلفة المتدنية و الترحيل والتخزين. وادخلت السياسات التمويلية منذ منتصف التسعينات بعض الامتيازات والنظم التي تحكم تمويل هذا القطاع. ويمكن تلخيص هذه الامتيازات والنظم فيما يلي:

- ابتداء من السياسة التمويلية ٩٥/١٩٩٤ فقد حدد أن يكون التمويل لهذا القطاع عن طريق المضاربة المقيدة^{١٥} أو الصيغ الأخرى باستثناء المضاربة غير المقيدة. كان التمويل للعملية الواحدة لايزيد عن مليون جنيه سوداني (١٠٠ ألف دينار) تم رفعها الى ٣ مليون جنيه سوداني (٣٠٠ الف دينار) في يوليو/ديسمبر ١٩٩٥. كما سمح للبنوك تحديد الضمانات الكافية المطلوبة عند تمويل هذا القطاع. هذا يطابق تماما ماجاء في المادة ٣٦/هـ من قانون تنظيم العمل المصرفي للعام ١٩٩١ والذي ينص على أهمية أن تتأكد المصارف من فرض الضمانات المعقولة والكافية في تمويل العملاء، لأنها تمثل الملجأ الأخير في حالة اخفاق العميل في الدفع في الأوقات المحددة^{١٦}. وأعدت السياسة التمويلية للعام ٢٠٠٥ التأكيد على أهمية التقيد بقانون تنظيم العمل المصرفي فيما يتعلق بالضمانات، بما في ذلك الأصول المالية القابلة للتسييل والآلات والمعدات وضمانات العقارات. وشملت الضمانات الأخرى التي أضيفت مؤخرا الأسهم والشهادات والصكوك.
- وفقا للسياسة التمويلية ٩٥/١٩٩٤ والسياسات التمويلية التي تلتها فان القسط الأول (هامش الجدية) في حالة التمويل عن طريق المراجعة للمشروعات الصغيرة ينبغي أن لا يكون اقل من ١٥% من قيمة التمويل. وسمحت السياسة التمويلية للعام ٩٥/١٩٩٤ بأن يتأخر دفع القسط الأول للمراجعة ليُدفع كجزء من بقية الأقساط. وتبدء من السياسة التمويلية ١٩٩٥ فقد تم الغاء شرط القسط الأول ويتم الدفع حسب الاتفاق بين العميل والبنك.
- أقرت السياسة التمويلية للعام ٩٥/١٩٩٤ والسياسة التمويلية يوليو-ديسمبر ١٩٩٥، بأن لايقبل التمويل الممنوح لقطاع الحرفيين والمهنيين عن ١٥% من اجمالي التمويل بالمشاركة في البنوك، في حالة صغار المنتجين فقد ترك امر تحديد نسب المساهمة لآلية التراضي بين البنك والعميل. وفي السياسة التمويلية

¹⁵ تكون المضاربة مقيدة عندما يجد رب المال من حرية المضارب فيما يتعلق بطرق استثمار رأس المال المتاح للاستثمار (مثل تنفيذ المشروع في منطقة جغرافية محددة أو تحديد السلع أو السلعة محل المضاربة). يسهل هذا النوع من المضاربة مهمة المراقبة والاشراف من قبل رب المال. (Abdalla, Ahmed Ali, 1997, p. 11)

¹⁶ الموجه رقم ٩٥/٢٠ بنك السودان المركزي، الخرطوم.

للعام ١٩٩٦ رفعت نسبة مساهمة المهنيين والحرفيين الى ٢٥%، بينما رفعت نسبة صغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة الى ٢٠%. وفي السياسة التمويلية للعام ١٩٩٧ تم رفع كلا المساهمتين الى ٣٥% للمهنيين والحرفيين، و ٣٠% (كحد أقصى) لصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة. وتم توحيد المساهمات في السياسة التمويلية للعام ١٩٩٨ الى ٣٦% لكل القطاعات. ومنذ العام ١٩٩٩ سمح للبنوك بتحديد نسب المشاركة وهوامش الادارة في عقود المشاركة، ونصيب المضارب في عقود المضاربة (أنظر الجدول التالي):

نسب مساهمة أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في صيغة المشاركة (١٩٩٤-٢٠٠٥)

القطاعات / السنوات	٩٥/١٩٩٤	يوليو - ديسمبر ١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٥
المهنيين والحرفيين	١٥	١٥	٢٥	٣٥	٣٦	يتم تحديدها بالاتفاق بين الطرفين
صغار المنتجين (بما في ذلك الأسر المنتجة)	تحدد عن طريق التراضي بين الطرفين	٢٠	٢٠	٣٠	٣٦	

Sources: CBOS Financing Policies (1994-2005)

• بلغ الهوامش الأدنى للمراجحة لصغار المنتجين في العام ٩٥/١٩٩٤ والعام ١٩٩٥، ١٥% في السنة، و ٣٠% للمهنيين والحرفيين). وفي العام ١٩٩٦ تغيرت الهوامش الى ١٥% في العام لصغار المنتجين و ٢٠% للحرفيين والمهنيين. وفي العام ١٩٩٧ كانت نسب الهوامش ٣٥% و ٤٠% للفتتين على التوالي. وتم توحيد الهوامش لكل القطاعات ذات الأولوية (بما في ذلك صغار المنتجين) في السياسة التمويلية للعام ١٩٩٨ الى ٣٦% في العام، بينما تركت الهوامش للقطاعات غير ذات الأولوية بدون تحديد. وبعد ذلك التاريخ ظلت الهوامش للفتتين موحدة ولكن في انخفاض. ومنذ العام ٢٠٠٣ قرر بنك السودان المركزي أن تكون الهوامش الدنيا المطبقة في كل بنك هي الهوامش التي يمول بها هذا القطاع. واستمر الحال هكذا حتى السياسة التمويلية للعام ٢٠٠٥. الجدول التالي يقدم مختصراً لهذه التغيرات:

الهوامش الدنيا للمراجحات (١٩٩٤-٢٠٠٥)

القطاعات / السنوات	١٩٩٤/٩٥	يوليو - ديسمبر ١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٥
المهنيين والحرفيين	٢٥	٢٥	٢٠	٤٠	٣٦	٢٠	١٨	١٥-١٢	١٥-١٢	استعمال الهوامش الدنيا لكل بنك
صغار المنتجين	١٥	١٥	٢٠	٣٥	٣٦	٢٠	١٨	١٥-١٢	١٥-١٢	

Sources: CBOS Financing Policies (1994-2005)

• حددت السياسات التمويلية المتعاقبة سقوفاً تمويلية للقطاعات ذات الأولوية والقطاعات غير ذات الأولوية تبعاً لذلك. ففي السياسة التمويلية للعام ١٩٩٦ تحدد أن لا يقل التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية عن ٩٠%، منها ٤٠% للقطاع الزراعي، ولم تحدد نسبة أخرى لأي قطاع آخر من القطاعات ذات الأولوية في التمويل. بما في ذلك الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين. وفي السياسة التمويلية ١٩٩٩ ارتفعت نسبة التمويل للقطاعات ذات الأولوية الى ٩٥%، منها مالا يقل عن ٥% للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين. وتم فصل التعاونيات والمهنيين من صغار المنتجين

والتجارة البسيطة والأسر المنتجة في السياسة التمويلية للعام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك منحت نسبة ٥% من اجمالي التمويل للقطاعات ذات الأولوية الى للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين. وفي السياسة التمويلية للعام ٢٠٠٠ رفعت النسبة الى ٧%. وحددت السياسة التمويلية للعام ٢٠٠٢ أن يقوم كل بنك بتسخير مالا يقل عن ١٠% من جملة التمويل للنشاطات الاجتماعية (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين)، ويمكن أن تصل مدة التمويل الى سنتين كحد أقصى.

● استثناء الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين (بما في ذلك الأسر المنتجة) من ابراز شهادات التسجيل والقوائم الحسابية وحسابات الأرباح والخسائر المدققة في حالة أن يكون التمويل أقل من ٥ مليون جنيه سوداني (٥٠٠ ألف دينار) حتى العام ٢٠٠١ وأقل من ٢٠ مليون (٢٠٠٠ ألف دينار) منذ العام ٢٠٠١.

٣-٥-٢. امكانيات التمويل الأصغر في المصارف الاسلامية والتقليدية

في النظام الاسلامي يتم منح التمويل عن طريق صيغ الشراكة في الأرباح والخسائر دون أن يكون هناك اجبار للعميل على سداد القروض في حالة تحقيق أرباح أو خسائر. بالاضافة لذلك لا يوجد طلب لضمانات قوية لأن النظام الاسلامي في الاستثمار يضع تركيز أكبر على العمليات أكثر من مقدرات العميل المالية (Ibrahim, Badr El Din, 1997). واذا انتهت العملية بخسارة لا يقوم العميل بتحملها لوحده، واذا لم يكن بمقدوره القيام بدفع ماعليه من التزامات بمنح فترة سماح بدون أعباء اضافية عليه (Awad, Mohammed H. (1994). لا يلزم النظام الاسلامي العميل بضمانات ضد مخاطر الخسارة. وأى دفع مقدم يطلب منه يكون بمثابة تغطية لاسهامه في العملية وليس ضمانا ضد الخسارة. ونظرا الى أن النظام الاسلامي يعتمد في الأصل على مبدأ الشراكة في الأرباح والخسائر فان أى طلب للضمان من جهة البنك يكون ضمانا ضد الغش أو الماطلة في السداد وليس لتغطية مخاطر الخسارة. (Awad, Mohammed H. (1994) p. 5).

للشراكة في الأرباح والخسائر مزايا عديدة بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، لمرورها وعدالتها ولسهولة الامام بها. كما أنها تغطي انتاج وادارة المشروع وهي بالتالي تؤدي الى زيادة الدخول للذين لا يملكون رأس المال. كما أنها صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل والثابت. وفي الدول التي تعاني من معدلات تضخم عالية فان المشاركة تحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار - بمعنى أنه عند تاريخ البيع يمكن للشركاء أن يقرروا الانتظار توقعاً لأسعار أعلى. فضلا عن أن المشاركة لا تتطلب ضمانات قوية ولا تترك الشريك مكسباً بالديون أو بدفع قيم الشيكات بتاريخ مقدم أو أى أنواع أخرى من الاستحقاقات. كما أن المعرفة الشخصية بالعميل وتصرفاته والمتابعة للصيقة والمستمرة من قبل ادارة البنك هي التي تحل محل غياب الضمانات التقليدية. والبنوك السودانية غالبا ما تستخدم الضمانات الشخصية أو تخزين المواد الخام موضوع الشراكة والزيارات المتكررة والمنظمة التي تحد من حالات التحايل مثل عدم تسجيل قيم بعض صفقات البيع أو التدخل في تغيير السجلات. والميزة الأخرى للشراكة هي أن مساهمة الشريك يمكن أن تكون في شكل عيني كالمسحلات مثل العمل أو اهلاك الآلات. كما أنه في حالة المشاركة يمكن للبنك أن يتبنى دورا نشطا في تسويق الانتاج ويقوم

بالتالي بتخفيف عبء التسويق على صغار المنتجين. كما أن المشاركة يمكن أن تسمح للشريك بتخطي أى دفتيات عندما يفقد مصدر معيشته فى حالة الفشل التام للمشروع لأى سبب من الأسباب خارج ارادته.

بالإضافة الى توفيقها للتمويل اللازم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة القائمة من المرجح أن تخلق صيغة المشاركة مشروعات جديدة صغيرة الحجم ذات جدوى فنية واقتصادية عالية وذلك من خلال التركيز على دراسات الجدوى أكثر من مقدرات الشريك المالية. وربما يتطلب الوصول الى عدد كبير من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عمل شبكة كبيرة من الفروع المصرفية والخدمات عن طريق هذه الصيغة. ونرى أن هذه الصيغة قد تدفع المصارف الى الوصول الى أصحاب الأعمال الصغيرة وتحل مشكلة العزوف الحالي عن تمويل مثل هذه المشروعات. علما بأن استغلال صيغة المشاركة لايعني منح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بشروط امتيازية، بل أهما توفر عائدات كبيرة على رأس المال المستثمر للشريك والبنك معا.

لصيغة المراجعة أيضا بعض المزايا فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. فبدلا عن تقديم قرض يمكن للمستفيد أن يستغله فى غير محله، فان عقد المراجعة يقوم بشراء الأصول أو المواد الخام اللازمة له لمدة محدودة وبفائدة. ويمكن أن يكون هامش المراجعة وسعر الفائدة متطابقين فى نسبتتهما، الا أن طريقة حسابهما تختلف، كما أن المراجعة تضمن أن الأموال سوف تستغل فى المشروع لمصلحة أصحاب المشروعات.

ويتضح مما سبق أن لصيغ التمويل الاسلامية مزايا عديدة فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يمكن تلخيصها فى التالي:

- فى أغلب الأحوال (صيغ الشراكة) يمنح التمويل فى الصيغ الاسلامية بدون أن يكون هنالك اجبار للعميل على سداد مبالغ التمويل فى حالتي الربح أو الخسارة، لأن النظام يعمل بتقاسم الأرباح والخسائر.
- لا يوجد تشدد فى الضمانات لأن النظام يجب أن يهتم بنوعية الاستثمار أكثر من مقدرات العميل المالية.
- اذا كان نتاج العملية الخسارة لايفقد الشريك لوحده، واذا لم يستطع الشريك أن يدفع ماعليه من التزامات يمنح فترة سماح بدون تكاليف وأعباء اضافية.

وبالنسبة لصيغة المشاركة فان مزاياها كالتالي:

- صيغة مرنة وعادله ويمكن فهمها بسهولة.
- تشمل الانتاج والادارة وبذلك تزيد من الدخول للجهات التى لا تملك رأس المال.
- صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل والثابت.
- لا تتطلب ضمانات متشددة ولا تترك الشريك فى أعباء مالية أو شيكات واجبة السداد أو أى أعباء أخرى فى حالة الفشل.
- فى هذه الصيغة ليس بالضرورة أن يساهم الشريك مساهمة مادية ويمكن أن تكون مساهمته فى مجال العمل أو الآلات أو اهلاكها خلال فترة الشراكة.

- لا تتطلب أن يقوم الشريك بسداد أى مستحقات في حالة فشل المشروع وبالتالي فقدان مصدر معيشته لأسباب ليس هو طرفاً فيها.
 - توفر صيغة المشاركة عائدات عالية على الاستثمار للشريك والبنك معا.
- وفيما يخص النظام المصرفي التقليدي، فيما يلي مقتطفات من اتفاقية السلام:
- وفقاً لبروتوكول مشاكوس بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ سيكون هنالك نظام مصرفي مزدوج في السودان خلال الفترة الانتقالية، بحيث يسود نظام اسلامي في شمال السودان ونظام تقليدي في جنوب السودان.
 - نسبة للحاجة الملحة لخدمات النظام المصرفي التقليدي في جنوب السودان سيتم انشاء بنك جنوب السودان قبيل انتهاء الفترة الانتقالية كفرع من بنك السودان المركزي حسب ماجاء في الفقرة الأولى أعلاه.
 - في الفترة قبل بداية الفترة الانتقالية سيتم اعادة هيكلة بنك السودان المركزي ليعكس الصورة الشائبة للنظام المصرفي في السودان، بحيث يقوم بوضع وتطوير نوعين من الصيغ واحدة اسلامية والأخرى تقليدية للتنظيم والاشراف على تطبيق سياسة نقدية واحدة (١) بنافذة اسلامية في الشمال يشرف عليها نائب محافظ والصيغ الاسلامية لتطبيق السياسة النقدية في الشمال و (٢) وبنك لجنوب السودان يراسه نائب محافظ لادارة النافذة التقليدية وباستغلال الصيغ التقليدية لتطبيق نفس السياسة النقدية في جنوب السودان.
 - يكون بنك السودان المركزي مسؤولاً عن اصدار السياسة النقدية وتتبع كل المؤسسات المصرفية كل الاجراءات والقوانين التي يضعها بنك السودان المركزي.
 - المسؤولية الرئيسة لبنك السودان المركزي تتمثل في استقرار الأسعار والمحافظة على سعر صرف مستقر وخلق جهاز مصرفي فعال واصدار العملة. وسوف يتم تنفيذ السياسة النقدية وفقاً لهذه الجهات واعتماداً على الأدوات المعتمدة على السوق بدلا عن توزيع الائتمان بطريقة ادارية.
 - سيكون بنك السودان المركزي مستقلاً استقلالاً كاملاً في ممارسة السياسة النقدية.
 - تقوم مؤسسة الرئاسة باختيار محافظ بنك السودان المركزي ونوابه الأثنين، كما يقوم محافظ بنك السودان المركزي بالتشاور مع نوابه الأثنين لاختيار كبار المسؤولين بالبنك.
 - يكون بنك السودان المركزي مسؤولاً عن وضع التشريعات وممارسة الاشراف على المؤسسات المالية بجنوب السودان.
 - تخضع المؤسسات المالية لنظم اشرافية و معايير مصرفية عالمية معترف بها في مجال التمويل الاسلامي والتقليدي، وفقاً لما يحدده بنك السودان المركزي.

- تكون جميع المؤسسات المالية ملزمة بتطبيق السياسات النقدية التي يضعها بنك السودان المركزي.
- تتم الاستدانة الخارجية للحكومات الاقليمية بطريقة لاتضعف سياسات الاقتصاد الكلي وتكون متوافقة مع هدف المحافظة على متانة الموقف المالى الخارجى. ويجب أن تتوافق معاملات الاستدانة الخارجية للحكومات الاقليمية مع محددات بنك السودان المركزي.

وفقا للملامح المذكورة أعلاه الخاصة بالنظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان وارتباطها ببنك السودان المركزي فان من المتوقع أن يتم تطبيق سياسات تقليدية فيما يختص بالتمويل الأصغر. وكما ذكرنا سابقا فان مثل هذه السياسات فى الغالب لاتتوافق مع الطبيعة الخاصة للشرائح السكانية الذين هم فى أمس الحاجة لخدمات التمويل الأصغر. وفي فترة مابعد الحرب حيث يكون أغلب الناس فى المناطق المتضررة من الحرب يعيشون فى فقر مدقع ولايملكون أي أصول، فان هذا التمويل الأغر التقليدي قد لا يؤدي الى أي فوائد. لذلك فانه من الممكن التفكير في وضع صيغة معدلة من نظام التمويل الأصغر شبيهة بالنظام الاسلامي لتتناسب مع السكان الذين تأثروا بالحرب.

٣-٥-٥. التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية والمتخصصة

وفقا للسياسات التمويلية الأخيرة لبنك السودان المركزي فان البنوك التجارية والمتخصصة مطالبة بمد قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بما لا يقل عن ١٠% من اجمالي التمويل الممنوح، مع وجود اختيار فى النسبة التي يتم تمويلها. هذا أدى الى زيادة متوسط التمويل لصغار المنتجين من ٢,٤% فى العام ٢٠٠٠ الى ١١,٩% فى العام ٢٠٠٢، بينما بلغ متوسط التمويل للقطاع للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، نحو ٨,٨% فقط. علاوة على ذلك فان عنصر الاختيارية فى السياسة أدى الى تذبذب حجم القروض التي مولت بها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق هذه البنوك.

يوضح الجدول التالي نسب مساهمات التمويل الأصغر لاجمالي الودائع. وقد بلغ متوسط نسب التمويل الأصغر للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ من جملة الودائع ٣,٥% مقارنة بمتوسط نسبة اجمالي القروض لاجمالي الودائع البالغ ١٠,٥%. وباستثناء سنة ٢٠٠٢، فقد انخفضت تلك المساهمة الى ١% فقط.

التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية، ١٩٩٩-٢٠٠٢ (بليون دينار سوداني)

الوصف / السنوات	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٩-٢٠٠٢
اجمالي التمويل الأصغر **	١,٦	١,٩	١٣,٢	١٦,٥*	٣٣,٢
اجمالي الودائع***	١٤٥,٥	١٧٩,٢	٢٧٤,٢	٣٦٣,١	٩٦٢,٠
اجمالي الائتمان	٤٨,٧	٧٩,٢	١١١,٣	١٦٠,٠	٣٩٩,٢
التمويل الأصغر للودائع (%)	١,٠١	١,٠١	٠,٠٥	٤,٥٤	٣,٤٥
الائتمان للودائع (%)	٣٣,٥	٤٤,٢	٤٠,٦	٤٤,١	٤١,٥

حتى سبتمبر ٢٠٠٢ *

** Source: Rajivan, Anuradha, K. & Abukassawi, Mustafa, G. 2002, p. 14
 *** CBOS Annual Reports 1999-2002 .

ولا تتوفر معلومات عن كمية الموارد المالية الحقيقية التي سخرت لقطاع الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق البنوك المتخصصة، إلا أن بعض الاحصائيات الخاصة بالتمويل الأصغر لثلاثة من هذه المصارف جمعت من المصادر المتوافره يوضحها الجدول التالي:

التمويل الأصغر لدى بعض البنوك المتخصصة، ١٩٩٧-٢٠٠٢ (نسبة من اجمالي التمويل)

البنك / السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
البنك الزراعي* (الأسر المنتجة وصغار المنتجين)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٥,٨	٥,٠
النسبة الى اجمالي الودائع	-	-	-	-	١١,٦	١٤,١
البنك العقاري* (الأسر المنتجة وصغار المنتجين)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٦,١	٠,٩
النسبة الى اجمالي الودائع	-	-	-	-	٤,٢	١,١
بنك الادخار والتنمية الاجتماعية منها: الحرفيين، المهنيين، الأسر المنتجة وصغار المنتجين	١٥,٣	٣٤,٤	٣٠,٨	١٥,٦	١٦,٥	٢٠,٧
التنمية الاجتماعية	٨,١	١٢,٧	٢٨,٩	١٣,٤	١٥,٣	٦,٦
النسبة الى اجمالي الودائع	٧,٢	٢١,٧	١,٩	٢,٢	١,٢	١٤,١
	١٢,٢	٢٤,٤	٤٢,٤	١١,٥	١٤,١	٢١,١

* Prior to 2001 the CBOS has no compiled microfinance data for Agricultural bank and Real Estate Bank.
 Sources: CBOS Annual Reports (1999-2002).

باستثناء بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، فان متوسط نسبة التمويل الأصغر في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠١ بالبنوك غير المتخصصة بلغت ٤,٥%، وتعادل هذه النسبة بالتقريب نصف متوسط نسبة تمويل البنوك التجارية (٨,٨%). بالإضافة الى ذلك وعلى الرغم من أن بنك الادخار والتنمية الاجتماعية يسخر نسبة أكبر للتمويل الأصغر مقارنة بالبنوك الأخرى المتخصصة، إلا أن نسب هذا التمويل بالإضافة الى نسب تمويل التنمية الاجتماعية تذبذبت كثيرا . وبالمثل، فان نسبة التمويل الأصغر الى اجمالي التمويل بهذا المصرف قد تذبذبت أيضا.

خلاصة القول، من الصعب تقييم اجمالي تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق البنوك التجارية بصورة دقيقة نظرا لغياب الاحصائيات، إلا أنه واعتمادا على التقديرات من الاحصائيات المتوفرة بلغت نسبة هذا التمويل من اجمالي التمويل نحو ٩%، ونسبة ٣,٥% من اجمالي الودائع. وباستثناء بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، فان تمويل البنوك السودانية المتخصصة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يتباين بصورة كبيرة ليس فقط من التمويل الكلي في كل بنك، بل أيضا كنسبة من اجمالي الودائع. ان نسبة التمويل الأصغر في البنوك المتخصصة تعادل بالتقريب نصف تمويل البنوك التجارية.

٣-٥-٤. البرامج الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والصناديق الاجتماعية

بالإضافة الى البنوك (التجارية والمتخصصة) يتم منح التمويل الأصغر في السودان عن طريق مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية، و المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية والصناديق الاجتماعية الحكومية. من أكثر الجهود الاجتماعية للادخار والاقتراض غير الرسمي المنتشرة في السودان تعرف بالصندوق أو (الختة)، وهو عبارة عن صندوق دوار اجتماعي/ادخاري يدار بواسطة الجهات الممولة له. ويساهم الأفراد في هذا الصندوق بنسب تدفع في أوقات محددة يتفق عليها يعادل مجموعها مايسمي بالصرفة، وتوزع المبالغ المتحصلة لكل فرد حسب الاتفاق الذي يتم بين الأعضاء في بداية انشاء الصندوق، وتستخدم موارده في أغلب الأحوال (وليس بالضرورة في كل الأحوال) في الصرف الخاص بالمشروعات الصغيرة (الايجار، شراء المعدات والأواني، تمويل رأس المال العامل وغيرها). كذلك يقوم تجار القرية بمنح التمويل للمشروعات الصغيرة، وهذا النوع من التمويل التقليدي يتميز بمرونته العالية ويتطلب فقط ضمانا شخصيا ولكنة يجلب هوامش ربح عالية. النوع الآخر من التمويل يمكن أن نطلق عليه "الشراكة التقليدية" في وسائل الانتاج. وفي هذا النوع من التمويل يتحصل أصحاب الأعمال الفقراء على وسائل الانتاج وتقسّم العائدات بالتساوي بين عوامل الانتاج المستخدمة لمصلحة الشركاء. التمويل الأصغر يتم أيضا في بعض مناطق السودان عن طريق صلة القرابة ونسب القبيلة، حيث يقوم بعض الناس من نفس القبيلة أو المنطقة بتقديم دعم مالي للبادئين في مجال الانتاج صغير الحجم بدون أي تكاليف. وهناك نوع آخر من التمويل يتم عن طريق التكاثر الجماعي (النفير) حيث يقوم سكان القرية بتقديم اسهامات للأسر الفقيرة عن طريق العمل الجماعي.

هنالك أكثر من مائة منظمة غير حكومية محلية واجنبية تعمل بالتنسيق مع الحكومة في مجال التمويل الأصغر وتقديم قروض في الحالات الطارئة والعلاجية والتعليمية والخدمية للفقراء في السودان. هذه الأنواع من التمويل التقليدي تنتشر في كل انحاء السودان لذلك من الصعب أن يتم تحدد حجم التمويل وتأثيراته على الجهات المستهدفة من الفقراء. وتقدم المنظمات الأجنبية غير الحكومية القروض للمشروعات الصغيرة مثل خدمات الشاي، الأحذية والحرف النسائية والمطاعم داخل المنازل، بالإضافة الى تقديم خدمات التدريب للنازحين وفقراء الريف والحضر. وتشمل شروط مثل هذا التمويل شرط مدى درجة الفقر، وشرط الاقليات، وشرط العطالة. وهنالك منظمات أجنبية غير حكومية تعتمد على جمعيات الادخار والتسليف عن طريق الضمانات التي تشبه ضمانات المجموعة المطبقة في بنك جرامين، كما أنها تستغل بعض الصيغ التمويلية الاسلامية كالمراجعة. من بين هذه المجموعات منظمة بلان سودان، دوقاب، ومنظمة أكورد.

انشأت دوقاب أربعة اتحادات ادخار بعضوية بلغ عددها ١٤٦ خلال التسعينات، كما قامت بجانب تقديم القروض الصغيرة، بتقديم قروض استهلاكية وفرص تدريب في مجال الموضوعات المالية ودعم تقني. في تقديمها للتمويل الصغير اعتمدت دوقاب على صيغة المراجعة بامش بلغ نحو ٤%، ويتم الدفع شهريا بحيث لا تزيد مدة القرض عن ٦ أشهر. (Janssen, Resi, 1995). انشأت منظمة بلان سودان أيضا أربعة جمعيات خلال التسعينات بعضوية بلغت أكثر من ٥٠٠ ألف. ويتم التمويل عن طريق صيغة المراجعة الاسلامية بامش ٤% ويدفع القرض في حدود شهر وربع الشهر. ويهدف برنامج منظمة أكورد لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق تقديم القروض الأصغر لشريحة الفقراء واللاجئين لرفع مستويات الدخل والتشغيل في كل من بورتسودان

وكسلا بشرق السودان، وتستغل منظمة أكورد الصيغ الاسلامية كالمراحة والمشاركة والمضاربة والقرض الحسن. وبين الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٢ بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج ٢٦ ألف في مشروعات مثل مشروعات الصيد والتجارة البسيطة واللحام وتربية الأغنام. تتراوح مدة القروض تتراوح بين شهرين الى خمسة أشهر وأعلى هامش مراجعة أربعة بالمائة في الشهر. (Nourain, Asim, 1997, pp. 30-34).

منظمة اليونيدو (برنامج تنمية المناطق المختارة) استهدف نحو نصف مليون فقير في المناطق الريفية للتمويل في التسعينات. يعتمد هذا البرنامج على الاعتماد الذاتي للمجتمع والمشاركة في التنمية الريفية لمكافحة الفقر ورفع مستويات المعيشة لبعض المناطق المختارة. ويقدم المشروع رأس المال للفقراء بما ففي ذلك النساء في ألف قرية عن طريق نظام تمويل دوار (صندوق) يدار بواسطة الأفراد أنفسهم ويعمل بصيغة المراحة الاسلامية. ويتم تأمين الدفيعات عن طريق ضمان طرف ثالث أو الضغط الاجتماعي وفي بعض الأحيان تستعمل الأصول ذات القيمة كضمانات. ويعتمد حجم التمويل وبرنامج السداد وفترة السماح على نوع المشروعات (مثل طحن الحبوب، تربية الدواجن والأغنام وصناعة الصابون والمشغولات الحرفية والتخزين التقليدي للحبوب).

هنالك أيضا بعض الصناديق الاجتماعية والمنظمات التطوعية المحلية مثل الصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية والصندوق القومي لدعم الطلاب والمؤسسة القومية للتأمين الصحي وصندوق التكافل وصندوق الزكاة وبنك الكفاية وغيرها). أنشئت هذه الصناديق بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وبمول بعضها من الموازنة الحكومية بينما يمول البعض الآخر من التبرعات أو من قبل المستفيدين أنفسهم. بالإضافة الى النشاطات مثل الانفاق على الخدمات الأساسية والتأمين الصحي، تقوم هذه الصناديق بتقديم خدمات التمويل الأصغر للمشروعات المعيشية مثل أعمال الجلود و الخياطة غزل الأقمشة صناعة المعكرونة وتربية الدواجن خاصة للفقراء وطلاب الجامعات والنساء المطلقات والأرامل والمهجورات.

٤. الدور التنموي للمشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة

٤-١. التعريف و المجال

لا يوجد تعريف للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في كل ارجاء العالم. في الحقيقة استعملت كل المنظمات والمؤسسات تعريفات عريضة متعددة من المنظور الكمي مثل عدد العمال، حجم الانتاج أو المبيعات، مستوي الاستثمار في الأصول الثابتة، مساحة المصنع أو الطاقة المستعملة وغيرها، أو من المنظور الكيفي مثل ان كان صاحب المشروع يعمل فيه أم لا، وهل يصنف المشروع ضمن مشروعات القطاع غير الرسمي. تختلف أهمية هذه المعايير باختلاف نوعية النشاط أو الأولوية والحاجة القومية أو المؤسسية أم هل يستعمل التعريف لتنمية أو حماية القطاع أو لتطبيق قوانين العمل وتشريعات الاستثمار والضرائب.

الجهود التي بذلت لايجاد تعريف رسمي في السودان كانت غامضة، حيث أن المؤسسات عملت على ايجاد تعريف مناسب لأهدافها عن طريق تجميع بعض الخصائص المذكورة آنفا. وهنا نذكر بعضا منها، حيث استخدم مثلا معهد البحوث والاستشارات الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية حجم القوى العاملة كمؤشر بجهت لاتقل عن ٢٥ فردا. أما اليونيدو فانها استدمت قيمة الأصول الثابتة بالإضافة الى التشغيل بأقل من ٢٥ عاملا.

مفهوم القطاع غير المنظم والذي استعمل بواسطة الباحثين والمنظمات التي تدرس المشروعات المتناهية الصغر غير المنظمة يشمل المشروعات التي تاخذ صفات متشابهة مثل سهولة الدخول في المشروع، الكثافة العمالية وصغر الحجم والاعتماد على الموارد الاقتصادية المحلية وتطوير التقنية واكتساب الخبرات خارج اطار النظام التعليمي المنظم. كان التقرير الأول لمنظمة العمل الدولية أول من استخدم هذا المفهوم في السودان في لعام ١٩٧٦ خلال جهوده لدعم الأسر الفقيرة. واستخدمت المنظمات غير الحكومية مفهوم النشاطات المدرة للدخل لتمثل جزء من قطاعات الانتاج الصغير، واستخدم هذا المفهوم لوصف المشروعات التي تهدف الى الاعتماد الذاتي في مقدرات ومهارات الجهة المستهدفة الفقيرة عن طريق زيادة الدخول من المشروعات الصغيرة في القطاعات الانتاجية الخدمية.

ويمثل مفهوم الأسر المنتجة أحد أشكال المشروعات الصغيرة في السودان. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، الا أنه يشير في غالب الأحوال الى المشروعات الاسرية الصغيرة والتي ليس بالضرورة أن تكون داخل المنازل. وقد تم تعريف الأسرة المنتجة بواسطة مجلس تنسيق مشروعات الأسر المنتجة والصناعات البيئية بوزارة التنمية الاجتماعية بأنها الأسرة التي لها مقدرات واستعداد لتوفير بعض احتياجاتها اليومية عبر استخدام وسائل انتاج تهدف نحو رفع مستوى معيشتها.

درجت البنوك في السودان على وضع تصنيف للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بطريقة تناسب مجاء في السياسات التمويلية، حيث تمثل مجموعات صغار المنتجين والأسر المنتجة والحرفيون والمهنيون والقطاع غير المنظم أهم هذه المجموعات الرئيسية.

ولتحقيق هدف هذه الورقة سيتم التركيز على صفات الوحدات الانتاجية والخدمية مثل صغر الحجم وغياب نظام مسك الدفاتر وغيرها. بالإضافة الى ذلك، لابد من التمييز بين المشروعات المتناهية الصغر (النشاطات الأسرية والمعيشية المعتمدة على شخص واحد) والمشروعات الصغيرة (النشاطات الأكثر تنظيماً نسبياً). نتيجة لذلك فان المشروعات المتناهية الصغر هي مشروعات توجد في كل قطاعات الاقتصاد (باستثناء الشركات المعتمدة على تقنية عالية)، وهي تستخدم ٩ عمال الا أن معظمها يستخدم عاملاً واحداً أو اثنين . أما المشروعات الصغيرة فهي مشروعات تجارية (باستثناء الشركات التي تعتمد على تقنية عالية) وهي تشغل ١٠-٢٥ عاملاً.

٤-٢. اسهام المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في النمو وخلق الوظائف ومكافحة الفقر

تتميز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في الدول النامية بالتنوع والعمل برأسمال ضعيف وعمالة كثيفة والمقدرة على خلق وظائف أكثر لكل وحدة رأسمال مقارنة بالشركات الكبيرة. وبينما لا يمكن التقليل من شأن أهمية المشروعات الكبيرة في دورها تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، الا أن هنالك دلائل كافية توضح أن مقدرات التكيف بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عالية، وأن متوسط تكلفة رأس المال لخلق كل وظيفة أدني من المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم، وأن دورها في النشاطات التقنية والابتكارية دور مهم في حالة ظهور التحديات التي تواجه الدول. (Jaslin, 2004).

وتوصف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أيضا بأنها مأوي لأصحاب الأعمال المحليين، ولها امكانيات لتقديم مناخ مثالي لأصحاب المشروعات لتطوير مهاراتهم وتحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية.

بالإضافة الى الخصائص أعلاه، فان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان تتميز بتعدد المشتغلين فيها من صغار التجار الى مشغلي المطاعم الصغيرة، من ماسح الأخذية الى المصنع الصغير للأحذية، ومن الخياطين الى مشغلي البقالات الصغيرة الخ. عن طريق مزاياها فان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تعتبر أهم مصدر للخلق الوظيفي وتحقيق النمو والعدالة في الدول النامية، وتلعب دورا رئيسيا في امتصاص القوي العاملة والدخول في أسواق جديدة وتوسيع قاعدة الاقتصاد بطرق خلاقة ومبتكرة.

لعل أحد أهم أسباب حالات الفقر في السودان يتمثل في ضعف خلق الوظائف، وفي غياب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم الكافي لتأهيل وتطوير القطاع الصناعي. و ينظر الى تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة كآلية فاعلة لتخفيف البطالة وزيادة الدخل وبالتالي تقليل مستوى الفقر، والاسهام في النمو الاقتصادي عن طريق التشغيل الذاتي. فيما يلي ملخص لاسهام قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في خلق الوظائف، حسب ماتوفر لدينا من احصائيات:

١. يعتبر قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة مصدرا رئيسيا للتشغيل لانه يتركز في القطاع الزراعي وغير الزراعي ولا يقتصر فقط على عدد المنشآت بل أيضا على اعداد المشتغلين فيه. ويقدم القطاع خدمات هامة للمشروعات المتوسطة والكبيرة مثل خدمات الصيانة و السلع شبة المصنعة وتوفير الاسبيرات وبيع المنتجات الصناعية للمستهلكين وهو بذلك يساهم في تقديم الفرص التشغيلية.

٢. مجال وحجم القطاع وكثافته تختلف اختلافا كبيرا بين الولايات، وفي بعضها يلعب القطاع دورا ديناميكيا في التنمية والتشغيل، بينما في البعض الآخر يمثل القطاع مصدرا للتشغيل للذين لا يستطيعون الحصول على وظائف في القطاع الحكومي أو في المشروعات كبيرة الحجم. وخلال العقود السابقة فان نمو التشغيل الذي وفره هذا القطاع قد اختلف كثيرا بين الولايات.

٣. أدى تدهور الأوضاع المعيشية منذ الثمانينات الى تحول كثيرا من الأسر الى أسر منتجة عن طريق اللجوء الى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ما كان دافعا للجهاز المصرفي للاهتمام أكثر بوضع سياسات تمويلية. كما أن وزارة التخطيط الاجتماعي أيضا تجاوبت مع هذا التغير وكونت مجلسا تنسيق مشروعات الأسر المنتجة والصناعات البيئية، و يتكون هذا المجلس من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين والبنوك، لوضع سياسات وبرامج وآليات لتمويل هذا الأسر. أما مساهمات هذه الشريحة من الانتاج الصغير في الاقتصاد الوطني وخلق الوظائف فلم يتم التعرف عليها بدقة حتي الآن.

٤. القطاع غير الرسمي (غير المنظم) هو أحد أهم القطاعات الفرعية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان. وبدأ ظهور هذا القطاع منذ السبعينات نتيجة للهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية بسبب التنمية غير المتوازنة والحروب الأهلية والجفاف. وقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية ILO (1976) الى أن التشغيل الذاتي في هذا القطاع وصل الى ٢٥-٣٠% من إجمالي التشغيل الحضري، كما أكد تقرير منظمة العمل الدولية ILO (1986) مرة أخرى على أهمية القطاع غير الرسمي وقدر اسهامه

بنحو ٦٠% من جملة التشغيل الحضري في السودان. وفي دراسة لواردة التخطيط (سابقا) فإن أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخصاً يهاجرون سنويا ليعملوا في القطاع غير المنظم بولاية الخرطوم في قطاعات انتاجية وخدمية. ومن المعروف أن هذا الرقم تضاعف في السنوات الأخيرة، كما أن هنالك تحولاً نحو العمل في التجارة البسيطة والخدمات على حساب العمل في الصناعة. وارتفع دور المرأة في القطاع غير المنظم الى نحو ١٢% في العام ١٩٩٠، بعد أن كان ٢,٩% في العام ١٩٨٣ (Faiza, Idris & Al-Almin Al-Faki, 1993).

٥. أوضح مسح صناعي قديم لليونيدو أن الصناعات الصغيرة تساهم بنسبة ٩٥% من إجمالي المنشآت الصناعية. كما تساهم بأقل من ١٠% من الاستثمار الصناعي، ولكن مساهمتها في الانتاج الصناعي يزيد على ٣٥%. كما تساهم أيضا بنحو ٥٠% من الدخل الصناعي. علاوة على ذلك، فإن المسح الصناعي الشامل الذي صدر في العام ٢٠٠٥ أوضح أن مساهمة الصناعات الصغيرة من إجمالي المنشآت في القطاع الصناعي بلغت ٩٣%، كما بلغت مساهمتها في الانتاج الصناعي نحو ١٨%. وتحتاج الصناعات الصغيرة الى راس مال أقل بحسب متوسط الاستثمار للوحدة الانتاجية، ويمثل الانتاج في القطاع الصناعي صغير الحجم ثلاثة أضعاف حجم الاستثمار، ويحتاج الى نصف الاستثمارات التي يحتاجها القطاع كبير الحجم لخلق وظيفة واحدة. كما أن الصناعات الصغيرة تتميز بنسب عالية من القيمة المضافة منسوبة لإجمالي الانتاج والقيمة المضافة منسوبة للتشغيل (UNIDO, 1986). فضلا عن ذلك، فإن المسح الصناعي الشامل في العام ٢٠٠٥ أوضح أن نسبة الصناعات الصغيرة بلغت ٩٣% من إجمالي المنشآت الصناعية و١٨% من إجمالي الانتاج الصناعي. وعلى الرغم من أن اسهام الصناعات الصغيرة في السودان كبير حسب ما أوضحت الاحصائيات، إلا أن نتيجة هذا الاسهام تأتي مختلطة اذا نظرنا الى اسهام كل نشاط فرعي من النشاطات المكونة للصناعات الصغيرة.

٦. لا توجد احصائيات عن الحرفيين تغطي توزيعاتهم وأعمارهم وأنواع وعدد الأنشطة، كما لا توجد احصائيات لاسهام الحرفيين في الناتج المحلي الإجمالي في السودان. ولكن هنالك احصائيات غير منتظمة في الدراسات والتقارير الرسمية بالإضافة الى الملاحظات العامة. والملاحظ أن جمعيات الحرفيين التعاونية المسجلة في السنوات الأخيرة ازدادت شكلا كبيرا جدا، وتهدف هذه الجمعيات التعاونية الى إيجاد مواقع ورش لممارسة الانتاج من قبل الأعضاء المسجلين وكذلك تدريب خريجي المدارس وخلق علاقات مع السلطات المحلية والجمعيات العالمية المماثلة. وهذا يعتبر مؤشرا على مدي تنظيم الحرفيين وازدياد عددهم.

٧. استقبل السودان منذ السبعينات أعدادا كبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة بالإضافة الى المهجرة من الريف الى الحضر نتيجة للمجاعة والتصحر والحروب الأهلية. وقد وصل عدد اللاجئين الى أكثر من مليون لاجئ، مما حدا بالمنظمات غير الطوعية للبدء في تنفيذ برامج لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين، خاصة المشروعات المدرة للدخول الموجهة للنساء بهدف زيادة فرص التشغيل عن طريق الاستثمارات صغيرة الحجم. وتم تحقيق هذا الهدف عن طريق المال الدوار وبأسعار فائدة متدنية مع رسوم ادارية قليلة وبدون تقديم أي ضمانات محسوسة. هنالك أكثر من ١٠٠ منظمة تطوعية محلية وأجنبية تعمل حاليا في منح التمويل المدر للدخول وخدمات النصح وبرامج التدريب. ولغياب الاحصائيات فإن من الصعب تقدير

اسهام النشاطات المدرة للدخول. ولكن يبدو من أعداد المجموعة المستهدفة وحجم التمويل من المنظمات الطوعية المحلية والأجنبية أن اسهام النشاطات المدرة للدخول لاشك كبيرة جدا.

حاتمة القول، على الرغم من غياب الاحصائيات الحديثة هنالك اتفاق عام وسط الخبراء في المجال ان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تقدم آفاقا رحبة في التنمية الاقتصادية اذا تم وضع سياسات كلية صحيحة، ونفذت بطريقة صحيحة. ويمكن أن يصبح هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير فرص وظائف جديدة، خصبة للفقراء.

٤-٣. تأثير السياسات الكلية والتمويلية على المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة.

أوضحت تجربة الدول النامية التي شرعت في برامج تثبيت وبرامج هيكلية أن كثيرا من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة قد استفادت من مزايا هذا التغير في المناخ الاقتصادي، بينما أدت هذه السياسات الى اعاقا بعضها نتيجة لزيادة حدة التنافس والصعوبات في التمويل أو الحصول على المواد الخام أو مناخ الاستثمار.

على العموم فان التأثيرات الإيجابية للسياسات الموجهة نحو السوق على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تشمل الوصول الى المدخلات، حيث أن ازالة أو تخفيض عدد تصاديق الوارد التي من المفترض أن تقدم فرصا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لشراء المدخلات المستوردة الا أنها تنحيز نحو المشروعات كبيرة الحجم والشركات ذات النفوذ. عموما يزداد التشغيل في قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة خلال فترة الاصلاحات ولكن هذه الزيادة تعتمد على حجم المنشآت. وفي أفريقيا ماوراء الصحراء تلاحظ علو نمو الانتاج والتشغيل في المنشآت الجديدة التي دخلت بعد تطبيق البرامج الاصلاحية، مما يعني أن هذه المنشآت الديناميكية استفادت من الفرص الجديدة التي أتاحت. التغير في الأسعار النسبية عن طريق تخفيض سعر الصرف يؤثر سلبا على المنتجين الذين يعتمدون على المدخلات المستوردة (أصحاب المشروعات الكبيرة) بصورة كبيرة مقارنة بالذين يعتمدون على المواد الخام المحلية (أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة). حرية الدخول في أسواق المواد الخام عند تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية و الهيكلية ساعدت نسبة كبيرة من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في زيادة استخداماتها من المواد الخام المستوردة، كما أن تقليل الاحتكارات الحكومية والتحكم في الأسعار يساعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في الحصول على الموارد والأسواق اللازمة لتسويق منتجاتها.

يمكن أن تقدم برامج الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية مساعدة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق تحسين الخدمات العامة التي يعتمدون عليها مثل الكهرباء والمياه والهواتف والنقل. وفي بعض الحالات يمكن أن تشمل الخصخصة أيضا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وفي الجانب السلبي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة منافسة حادة في فترة ما بعد الاصلاحات، حيث أن التحرير التجاري يوفر سلع الواردات المنافسة. كما يؤدي النمو الكبير في فرص التشغيل الذاتي (نتيجة لفقدان القوى العاملة لوظائفها والنمو الضعيف للتشغيل في القطاع الرسمي) الى ازدياد المنافسة المحلية، خاصة في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. بعض المنشآت يمكن أن تواجه صعوبات في الحصول على مدخلات الانتاج. ان التغير النسبي في الأسعار وزيادة حجم التنافس على الواردات يجبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على تغيير خطوط انتاجها. على كل، فان المنافسة تحفز على التكيف مع الأوضاع الجديدة، ومن الممكن في مواجهة

المنافسة أن تعمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة النامية في اطار آليات جديدة وأنواع جديدة من الانتاج وتحسين التقنية.

من المعروف أن المشروعات الصغيرة خلال فترة مابعد الاصلاحات تكون متوجهة أكثر نحو الأسواق مقارنة بالمشروعات المتناهية الصغر، كما أنها الأكثر شراء للمعدات الجديدة، والاكثر تغييرا لخطوط الانتاج والحصول على أرباح أعلى، بينما تتأثر المشروعات المتناهية الصغر بفقدان الوظائف.

الاصلاحات المصرفية والهيكيلية يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي على المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة. ارتفاع نسبة العرض النقدي.معناه العريض من الناتج المحلي الاجمالي تعكس الزيادة في العائدات الحقيقية وتؤدي الى استقرار الجهاز المصرفي واستقرار السيولة المصرفية، كما تعني التعمق المالي المصرفي. هذا يؤدي الى زيادة الائتمان للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. وفضلا عن أن تحسین المؤشرات المصرفية مثل خفض نسبة الديون المتعثرة لاجمالي الديون عكس تحسنا في أداء الائتمان وغياب حالات التعثر. كما تعكس ارتفاع نسبة الائتمان من الناتج المحلي الاجمالي غياب الصعوبات التي تواجه البنوك في منح التمويل لكل القطاعات بما في ذلك قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. كما أن زيادة نسبة القروض من الودائع تزيد مقدرة البنوك في تسخير الموارد لمقابلة الطلب على القروض وتضيف الى حجم السيولة المطلوبة لمقابلة الصدمات. وزيادة نسبة اجمالي الأصول من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الأصول الثابتة من اجمالي الأصول تعكس تحسن القاعدة المالية للجهاز المصرفي مما يخدم المشروعات المتناهية الصغ والصغيرة. وانخفاض التضخم، باستعمال الأدوات النقدية، يؤدي الى نتائج ايجابية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. فضلا عن أن الاصلاحات في الجهاز المالي بازالة التحكم وتطبيق برامج الخصخصة يخفض تكلفة التمويل ويحسن فعالية المصارف. وخلاصة القول أن كل هذه المؤشرات الصحية في الجهاز المصرفي لايمكن أن يكون لها تأثير على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة الا اذا تحسن وصول تلك المشروعات لمؤسسات التمويل الرسمي بشروط معقولة. واذا استطاعت الاصلاحات المالية أن تسهل من التمويل بصورة عادلة وأكثر انفتاحا فان أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يمكن أن يروا تحسنا في الحصول على التمويل.

بعد هذه المقدمة النظرية من المهم النظر الى تأثير برنامج التثبيت وبرامج الاصلاحات الشاملة الحكيمة واعادة الهيكلة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان. ولكن نظرا لغياب الاحصائيات ذات الصلة سوف لن نقوم بعمل احصائي استدلالي هنا. ولكن أفضل الطرق لتقييم تأثير هذه الاصلاحات على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تتمثل في اجراء مسوحات متكررة تعمل على متابعة نفس المشروعات خلال فترات مختلفة وملاحظة أى تأثيرات قد تطرأ عليها.

وحسب ما أوضحنا أعلاه فان اصلاحات التثبيت الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية تعمل على الغاء التشوهات في الاقتصاد والتي تميز مجموعات على حساب مجموعات أخرى. ولأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من النادر أن تكون ضمن المجموعات المميزة، فالها من ثم معرضة للخسارة. ومهما يكن من أمر فان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يمكن أن تكسب بعض المنافع على المدى البعيد من جراء استقرار الاقتصاد. وحتى في المدى القريب فاننا يمكن أن نتوقع بعض المكاسب من هذه الاصلاحات. وبعضها من هذه المكاسب يمكن تلخيصها في التالي:

أولاً: تتأثر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بالنمو البطيء في برامج الانفاق الاجتماعي على الفقراء، وبانخفاض الإعانات المقدمة للمؤسسات العامة.

ثانياً: الزيادة في الضرائب في السودان نتيجة للإصلاحات المالية يمكن أن تؤثر على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بصورة أقل من القطاعات الاقتصادية الأخرى لأنها الأقل في الحجم والدخل النسبي.

ثالثاً: تخفيض تكلفة التمويل الناتجة عن تحسين الفعالية المصرفية تفيد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق تخفيض هوامش المراجحة. وكما أوضحنا سابقاً فإن الإصلاحات التي تمت في القطاع المالي والتي حسنت من فرص التمويل بصورة مفتوحة لم تؤدي إلى تحسين دخول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في التمويل المؤسسي.

رابعاً: انخفاض معدلات التضخم في السودان خلال السنوات القليلة الماضية من الممكن أن يكون إيجابياً تجاه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، لأنها الآن تمنح فترة استحقاقات دفع أطول وهوامش أقل. ولكن إذا خفضت البنوك مدة الاستحقاقات بصورة سريعة وكبيرة للمحافظة على مستويات أرباحها فإن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ستكون خاسرة من هذا الإجراء.

خامساً: تحسن قيمة الدينار السوداني جعلت السلع المستوردة أقل تكلفة، إلا أن فوائد هذا الانخفاض تصب أكثر في صالح كبار المستوردين، حيث أن المشروعات المتناهية الصغر لها معامل استيراد ضعيفة مقارنة بالمشروعات الكبيرة المنظمة، لذلك فإنها تستفيد بصورة أقل خاصة الأسر المنتجة.

سادساً: يمكن أن تحسن برامج الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية الخدمات العامة التي تعتمد عليها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في عملياتها.

٤-٤. تأثير السياسات الكلية والتمويلية على معدلات الفقر في السودان

يحدث الفقر عندما لا يستطيع الأفراد توليد دخول كافية من العمل للمحافظة على المستوى الأدنى من المعيشة. لهذا يمكن النظر إلى انتشار الفقر كنتاج لأداء أسواق العمل لوظائفها. ولأن قوة العمل هي أهم الأصول التي يملكها الأفراد لمحاربة الفقر (إلا أنها ليست الوحيدة)، لذلك فإن زيادة فرص التشغيل من أكثر الطرق فعالية في تحسين مستوى الرفاهية وزيادة إنتاجية القوى العاملة.

إن الهدف الرئيسي للإصلاحات الكلية والهيكلية التي طبقت في السودان خلق أوضاع للتنمية الاقتصادية المستدامة من أجل اجتثاث الفقر. يعتبر تحقيق تحسن مستدام في ميزان المدفوعات ونسب تضخم متدنية وسعر صرف منافس أهدافاً هامة إذا كانت هذه الإصلاحات تعمل على المساهمة في التنمية الاقتصادية وفي تحسين مستويات المعيشية لأغلب السكان الفقراء. ويمكن أيضاً أن نرى التأثير غير المباشر لهذه الإصلاحات على الفقر عن طريق خلق مناخ مساعد لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وتحسين مقدراتها في خلق وظائف أكثر.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أوضحنا سابقاً، فإن تقديم خدمات التمويل الأصغر الفاعلة للأسر الفقيرة وذات الدخل الضعيفة ومشروعاتهم المتناهية الصغر والصغيرة له أهمية لأسباب عديدة منها:

١. يمكن القول أن التمويل الأصغر عاملاً رئيسياً في استراتيجية تخفيف حدة الفقر، لأن تحسين الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان والتأمين على الأخص يمكن أن تساعد الفقراء في تحسين مستويات استهلاكهم وإدارة مخاطرتهم بصورة أفضل وبناء أصولهم تدريجياً وتنمية مشروعاتهم المتناهية الصغر والصغيرة، وتوسيع مقدراتهم على زيادة الدخل وتحسين مستوى معيشتهم. يمكن أن يساهم التمويل الأصغر في تحسين توزيع الموارد وتنمية الأسواق وتطبيق تقانة أفضل وهو بذلك يساعد على النمو الاقتصادي والتنمية.

٢. بدون وجود فرص ثابتة للوصول إلى التمويل الأصغر المؤسسي، فإن أغلب الأسر ستستمر في الاعتماد على التمويل الذاتي الضعيف أو التمويل من المصادر غير المنظمة والتي تضعف مقدراتها في المساهمة النشطة في (وكذلك استفادتها من) الفرص التنموية.

٣. يمكن أن يوفر التمويل الأصغر طريقة فعالة لمساعدة النساء الفقيرات اللاتي يشكلن نسبة كبيرة من شريحة الفقراء ويعانين من الفقر بصورة كبيرة .

٤. يمكن أن يؤدي التمويل الأصغر إلى تنمية القطاع المالي عن طريق تكامل الأسواق المالية.

وبعد هذا العرض، وفي إطار التمويل الأصغر في السودان، كيف أثرت السياسات الكلية والتمويلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على معدلات الفقر في السودان؟

إن أي محاولة لدراسة حدة الفقر والتوزيع غير العادل للدخول في السودان تجابه بمعضلة غياب الإحصائيات المنتظمة الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها. علاوة على ذلك فإن تقديرات عدد الفقراء في السودان يعتمد على اختيار خط الفقر، لأن تحديد مكونات هذا الخط من الاحتياجات الدنيا الأساسية تحديد غير موضوعي ويختلف باختلاف الثقافات والأهداف القومية للمجتمعات. وتختلف التباينات في التعريفات لمشكلات للدراسات التي تجرى بواسطة الباحثين من وقت لآخر. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي أجريت، إلا أن من الصعب تجميعها مع بعضها البعض بغرض الوصول إلى صورة أكثر معقولة عن هذه الظاهرة.

بعض تقديرات مستويات الفقر المتعلقة بخطوط فقر مختلفة والتي اقتبسناها من مصادر متعددة يمكن مراجعتها في الجدول رقم (٣) في الملحق. كما شمل الجدول معامل جيني الذي يلخص قياسات درجة عدم المساواة اعتماداً على الدخل أو الانفاق.

ونظرة سريعة على الإحصائيات التي يلخصها الجدول رقم (٣) تكشف أن حالات الفقر زادت من ٥٠% في العام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٩٢% في العام ١٩٩٧، وأن الوضع أكثر سوءاً في الريف منه في الحضر. ويرى الطاهر نور (EL-Tahir Nur (1996)، أن الزيادة في خط الفقر نتجت عن الزيادة الكبيرة في مؤشر تكلفة المعيشة قبل العام ٢٠٠٠ مما أدى إلى زيادة في نسبة الفقراء بمعدل سنوي يبلغ ٢,٥%.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل موزع توزيعاً غير عادل، حيث أن معامل جيني أكبر نسبياً في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. وهذا تؤكد تقديرات معامل جيني التي قام بحسابها على عبد القادر (Ali (2005b). أما

معامل جيني للجنوب فقد كانت ٠,٤٧١١، وللشمال ٠,٥١٤٩، ولكل السودان ٠,٥١٠١. علاوة على ذلك فإن التفاوت في عدم المساواة في الدخل الرسمية توحى بأن ال ١٠% الأكثر دخلا يستحوذون على ٥٢% من دخول القوى العاملة في العام ١٩٩٠، و ٦٤% في العام ١٩٩٦. (World Bank, 2003, p. vii).

عكست تقديرات فارس (١٩٩٧) معامل جيني للريف والحضر بولاية القضايف التباين بين المحافظات وبين الريف والحضر داخل المحافظات نفسها. وحساباتنا لمعامل جيني في القضايف باستعمال معامل جيني المحسوب عن طريق فارس للمحافظات أوضحت أن معامل جيني الريفي ٠,٤٤٤، ومعامل جيني الحضري ٠,٥٦٩، بينما معامل الولاية ككل ٠,٤٧٥.

ويلاحظ من محتويات الجدول التالي والذي تم اقتباسه من Ali (1994), Ibrahim (1996), and Faris (1997) أن برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي طبقها صندوق النقد الدولي في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥ ونفس البرامج التي طبقتها الحكومة في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ والتي تبعتها برامج التحرير الاقتصادي في العام ١٩٩٢ تطابقت مع زيادة كبيرة في مدخلات الفقر وحالاته.

السنوات المؤشر	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٨٦	١٩٩٢	١٩٩٦	* ١٩٩٧
خط الفقر (بالجنهات السودانية)	١٣٦	٧٧٧	٦٣٨٤	٢٧٠٠٠٠	٣٢٥٥٤٥	٣٥٧٦٢٦
نسبة الفقراء (%)	٥٠	٥٣	٧٥	٩١	٩١	٩٢

* Source: Faris (1997). These figures are for Gadaref State

وعلى الرغم من النمو المتزايد للاقتصاد، هنالك اتفاق عام وسط المراقبين وأصحاب القرار والأكاديميين بأن السبب الرئيسي في زيادة حالات الفقر وتفاوت توزيع الدخل في كل أنحاء السودان يرجع الى برامج الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي. وبين على عبد القادر (1994) Ali أن هذه السياسات قادت الى زيادة في تباين توزيع الدخل من ٤٦% في العام ١٩٧٨ الى ٦٤% في العام ١٩٨٦، بينما بين فارس أرباب (1997) Faris أن معمل جيني في القضايف في العام ١٩٩٧ (٤٦%) تم دعم هذه النتيجة بقيم مؤشر عدد الرؤوس التي بينها على عبد القادر، و ابراهيم وفارس أرباب (1997) Ali, Ibrahim (1996), and Faris (1997). وبالنسبة للسنوات الأخيرة فإن المسوحات التي اجريت عن طريق المسح المتعدد المؤشرات (MICS) وقياسات (غير الدخل) الأخرى مثل التي وردت في الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) خلصت أيضا الى أن حالات الفقر ظلت تتفاقم على الرغم من النمو الاقتصادي الذي حدث في السنوات الأخيرة.

٥. الخلاصة والتوصيات

ازداد الاهتمام القومي بالتمويل الأصغر بصورة كبيرة في العقد الماضي، وقامت البنوك ومؤسسات التمويل والحكومات والمنظمات التطوعية غير الحكومية بدعم تطوير التمويل الأصغر. يساعد التمويل الأصغر الناس في ضمان ظروف تغذية وتعليم وصحة وسكن أفضل لهم ولأسرهم وهو بالتالي يرفعهم من وطأة الفقر. ولكن فعالية التمويل الأصغر تعتمد وبشكل رئيسي على السياسات الكلية والمالية التي تطبقها كل دولة.

تحررت هذه الورقة مردودات برامج اصلاح الإقتصاد الكلي التي طبقتها حكومة السودان لأكثر من عقد من الزمان على التمويل الأصغر وبالتالي على تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. أظهرت هذه البرامج بعض الدروس من أجل خلق مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ذات جدوى اقتصادية.

١, ٥. النتائج الأساسية

هناك اتفاق عام اليوم بأن السياسات الكلية الموجهة نحو التثبيت الاقتصادي شرط رئيسي للتنمية ولتحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة. ولكن يبدو أن سياسات التثبيت التي اقترحها صندوق النقد الدولي لم يكتب لها النجاح في أغلب الأحوال، وفي بعض الأحوال أدت الى أوضاع اقتصادية أسوأ في الدول النامية.

وفي السودان، وبالرغم مما تحقق من نمو في الناتج المحلي الاجمالي وإنخفاض في معدلات التضخم والنتائج المحققة المختلطة في المؤشرات الكلية الأخرى والتي يرجح أن تكون ناتجا للإصلاحات الكلية وسياسات التحرير التي طبقتها الحكومة خلال العقدين الماضيين، إلا أن حالات الفقر في تزايد. وهذا يمكن أن يعزي الى عدم إشمال هذه البرامج لإستراتيجيه للتصدي للفقر وإعادة توزيع الدخل بصورة عادلة.

إن كافة ما إتخذته الدولة والمنظمات غير الحكومية من تدابير لمحاربة الفقر خلال الفترة الماضية لم يؤد الى انخفاض في معدلاته، كما إتسعت الهوة بين القلة القليلة من الأغنياء والأغلبية الفقيرة وأفرزت شكلا من أشكال التقسيم الإجتماعي. لقد خلص البنك الدولي في مذكرته الإقتصادية القطرية الى نتيجة مماثلة في هذا الإطار مفادها أن هناك حاجة الى معدلات نمو عالية وتوزيع هذا النمو لمصلحة الفقراء لأجل تخفيض حدة الفقر في السودان، وهذا لا يتأتى إلا بتضمين برامج الإصلاحات الكلية التي تتبناها الدولة عنصر اللامركزية وإعادة توزيع الدخل والتنمية الإقليمية الشاملة (World Bank, 2003, p. 34). من هنا يمكن القول أن الغاية من الإصلاحات الإصلاحات الكلية المتبناة ليس ازالة العوائق التي تعترض مسار النمو الإقتصادي وحسب، وإنما ينبغي أن تكون موااتية وذات مردود إيجابي للفقراء. لقد أثبت عدم جدوى وفعالية ما بذل من جهود مشتتة للإقلال من الفقر في السودان، وأن الألوان لصياغة إستراتيجية محكمة لمحاربة الفقر تتبناها الحكومة وتحشد الدعم المناسب لإنجاحها بمعاونة كافة الشركاء.

وعلى الرغم من التحسن الكبير في المؤشرات المصرفية كنتاج للسياسات النقدية والاجراءات الهيكلية الحكيمة لبنك السودان المركزي، إلا أن تحسن هذه المؤشرات في بعض البنوك لم يكن له تأثير إيجابي على التمويل الأصغر. لقد وفرت السياسات التمويلية كثيرا من الامتيازات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة منذ العام ١٩٩٤، بما في ذلك هوامش أرباح المراجعة الدنيا واسهام الشريك في المشاركة والحرية في اختيار الضمانات المناسبة والإعفاءات من شهادات التسجيل والتقارير المالية المدققة وأخيرا التحديد في الآونة الأخيرة لحدود لحدود التمويل العليا في هذا القطاع. وعلى الرغم من توفر هذه الامتيازات والمعاملة التفضيلية التي قدمها بنك السودان المركزي، إلا أن الائتمان المصرفي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لم يزداد تبعا لذلك، ليس فقط كنسبة من اجمالي الائتمان بل أيضا كنسبة من إجمالي الودائع.

إن ما تتسم به البنوك الإسلامية في السودان من صفات غير عادية حال دون استفادة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة مما يمكن أن ينتج من هذه الإصلاحات الكلية والمصرفية. وتتصف البنوك الإسلامية في السودان ليس فقط بانخفاض عدد الفروع المصرفية بل أيضا بالتوزيع غير العادل لهذه الفروع على المستوى الاقليمي وتركيزها على المدن الكبيرة فقط. لذلك فهي لم تصمم تصميمًا جيدًا لمنح التمويل للشريحة الفقيرة من المجتمع، والذين لا يزالون خارج اطار مظلة التمويل الرسمي. علاوة على ذلك، فإن كثرة الودائع قصيرة المدى وصيغ التمويل المعتمدة على البيوع والاستغلال الضعيف لصيغة المشاركة الصديقة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تمثل عوائق في منح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ولهذا فقد كانت النتيجة تمويلًا قصير الأجل وسوءًا في توزيع الزيادة الكلية في التمويل المصرفي بين القطاعات وتضاؤل نصيب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من هذا التمويل.

إن غياب المؤسسات المتخصصة في تقييم الآلات والمعدات في السودان يتطلب بالضرورة استخدام الضمانات التقليدية. علاوة على ذلك فإن السياسات والاجراءات المصرفية الداخلية المتشددة والساعية نحو انحاح المشروعات الممولة أو التي تحاول دعم وتقوية تطبيق اجراءات بنك السودان المركزي والسياسات المالية القومية بالإضافة الى الرسوم والضرائب كلها أدت الى الاقلال من حجم التمويل.

وفي اعتقادنا أن أسهل طريق لاعادة بناء الاقتصاد هي اعادة بناء النظام المالي. وقد تحول بنك السودان المركزي تحولا كبيرا تجاه البناء المؤسسي وسياسات الإصلاحات النقدية. ولاشك أن نظام الإصلاحات النقدية والهيكالية الحكيم له انعكاسات ملحوظة على تحسن المؤشرات المصرفية، حيث أن معدلات نمو سرعة تداول النقود ظلت في انخفاض، كما تحسنت الاجماليات النقدية وارتفعت معدلات العائدات، وكذلك الحرية في وضع السياسات وفي تغيير الأولويات نحو استقرار الأسعار وذلك بعد أن استقل بنك السودان المركزي. كما أن سياسة السوق المفتوحة وسياسات سوق صرف العملات الأجنبية أصبحت أدوات نقدية فعالة. لاشك إن الإصلاحات المالية لم ترق بعد الى أن تكون مكتملة، وعلى الرغم من الانجازات في التعمق المالي (الاتمان المحلي والودائع) إلا أن هذا التعمق لا يزال ضعيفا، فضلا عن ضعف البنية التحتية والاتصالات، ولا يزال الجهاز المصرفي ضعيفا في رسمته وملاحه الأخرى.

ومن غير المتوقع، فإن التحسن في بعض المؤشرات المصرفية لم يؤثر ايجابا على التمويل الأصغر (أنظر القسم ٣،٥،٣)، وذلك لوجود المعوقات التي تواجه فعالية منح التمويل الأصغر من قبل البنوك السودانية. ولذلك لم يزد التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ضعف التمويل لهذا القطاع يمثل مؤشرا على التباين في الضمانات المطلوبة وعدم وجود إستراتيجيات تسويق صحيحة وبعثرة المجموعات المستهدفة وضعف مستوياتها التعليمية وفهمها للتعامل مع النقود، والاعباء الضريبية وأعباء الرسوم الأخرى. وهذه تعتبر أمثلة بارزة.

٥-٢: التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

ثمة تحديات توجه قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان وتعيق تطورها منها ما هو داخلي أي يتعلق بالخصائص البنوية للوحدات العاملة في هذا القطاع، والآخر خارجي يتعلق بالسياسات وبيئة العمل التي تصدرها الأجهزة المختلفة وتمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة هذه الوحدات.

١. المعوقات الداخلية

تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان، كما هو الحال في الدول النامية الأخرى، مجموعة من المعوقات التي لا يستطيعون مواجهتها بنفسهم - حتى عندما تتوفر السياسات الكلية الفاعلة. تتعلق هذه المعوقات (بين أمور أخرى) بالوصول إلى الأسواق والتمويل والمعلومات التجارية ومواقع العمل (بإيجارات مناسبة) والحصول على التقانة المناسبة والبنية التحتية الجيدة. تعيق هذه المعوقات نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وتؤدي إلى ضعف أدائها.

أغلب الناس الذين يرتبطون بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة هم من الفقراء الذين لا يملكون الأصول أو لا يملكون أراضي بالنسبة للذين يعملون في مناطق الحضرية. لذلك فانهم يواجهون بصعوبات متعلقة بعدم مقدرتهم الوفاء بشروط الحصول على التمويل. بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه فعالية البنوك لمنح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، فان هذا التأثير الضعيف نتاج لغياب استراتيجية للتسويق ولتشتت المجموعة المستهدفة وضعف مستواها التعليمي وتعاملها مع النقود وكذلك الأعباء الناتجة عن الرسوم والضرائب الحكومية.

٢. التحديات الخارجية

من اهم النقاط التي خرجنا بها من هذا العرض أن في السودان ضعف في الاعتراف بالقدرات الديناميكية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. فبينما ينظر إليها بأهمية كبيرة في خلق فرص العمل على المدى القصير، إلا أن دورها في مسار النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر لم يتم الاعتراف به بصورة كاملة حتى الآن. ونتيجة لذلك، فان هنالك غياب لاطار سياسات متصلة ومترابطة، بالرغم من وجود برامج لمساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على المستوى الجزئي. ولاحظنا أن الاطار التنظيمي لأعمال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة غير متوفر أو غير ملائم ولذلك فهو غير داعم، بل أنه متحامل في أغلب الأحوال. كما أن برامج تطوير المهارات نادرا ما يجاوب المشكلات الخاصة بتلك المشروعات ولم يبذل إلا جهد ضئيل نحو تطوير ارتباطها بالشركات/ المشروعات الكبيرة. كما أن المشكلات في تنمية المهارات لم يتم مواجهتها، وقليل من الجهد الذي تم في تنمية روابط القطاع مع قطاع المشروعات الكبيرة. وإذا لم تتم مواجهة هذه المعضلات فان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ستظل تقدم وظائف ذات مستويات متدنية أكثر من أن تكون مشروعات ديناميكية لتحقيق النمو. لأنه وفي غياب اطار تنظيمي لسياسات كلية متصلة ومترابطة فان برامج الدعم، في أحسن حالاتها، ستؤدي إلى وقف تدمير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

ومن هذا المنظور يمكن القول أن السياسات المستقبلية التي نحتاجها ينبغي أن تخاطب ثلاثة مشكلات

رئيسية كما يلي:

- إيجاد تعريف مناسب لاطار تنظيم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة: وفي أغلب الأحوال فان هذه المشروعات تعمل في نطاق خفي، وبينما بعض منها ينتمي إلى القطاع الرسمي إلا أن الاطار التنظيمي الموضوع للمشروعات الكبيرة لا يتناسب مع وضعها، بينما تعمل أخرى في القطاع غير المنظم حيث لا يوجد اطار تنظيمي معروف. لذلك بينما تواجه بعض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة حالات تنظيم أكثر من اللازم، فان الأخرى ظلت تعتمد على متطلبات السلطات المحلية في مجال الضرائب أو

الحصول على مواقع للإنتاج، وتواجه مشكلات كبيرة في الوصول إلى الأسواق والاستفادة من خدمات التقنية والتمويل. ولا بد من إيلاء إهتمام كبير بالهيكل التنظيمي الذي يساعد ولا يعوق نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

- شروط العمل بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة: في أغلب الأحوال فان ظروف العمل والأجور والحماية الوظيفية في هذه المشروعات ظروف صعبة وضعيفة. ويتطلب تحسين ظروف العمل تطوير المهارات الادارية لأصحاب الأعمال والمهارات المهنية للعاملين. والمشكلات في تطوير مهارات العاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ترتبط بمشكلات تحديد الآليات لتنمية المهارات في القطاع غير الرسمي. وتطوير المهارات الادارية لأصحاب هذه الأعمال يتطلب أيضا عناية خاصة.
- خلق روابط بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمشروعات الكبيرة: يمكن خلق هذه الروابط في مجالى الانتاج والتسويق لتكون ذات نفع للنوعين من المشروعات. في الحقيقة فان ديناميكية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تتبع من هذه الروابط، حيث تقوم المشروعات المتوسطة والكبيرة بتحفيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مجال الابتكارات التقنية وفي مجال الاختراعات وتنمية المهارات، والأمر يحتاج الى سياسات لخلق هذه الروابط.

لقد جلبت العولمة وتحريك الاقتصادات في كل أرجاء العالم ضغوطا تنافسية على المشروعات بكل أحجامها. ولاشك أن العولمة السائدة حاليا خلقت ثروة عالمية كبيرة، الا أنها خلقت أيضا نتائج غير متوازنة بين الدول وفي داخل الدول نفسها. كثير من الدول والناس لا يشاركون في منافع الثروة الجديدة التي خلقتها العولمة، وهذا يعكس الجانب الاجتماعي للعولمة. وهذا يتفق مع ماورد في تقرير منظمة العمل الدولية الذي صدر مؤخرا بأن الاستجابة للعولمة يجب أن تتم من الداخل، ويرى التقرير أن "طريقة ادارة (الناس) لشؤونهم الداخلية يؤثر على مدى استفادتهم من منافع العولمة ومدى حمايتهم من نتائجها السالبة" (ILO, 2004, p. xi)، (تم اضافة الكلمة ما بين القوسين). لذلك فان بقاء ونجاح المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يتأنى بالاعتماد على تحسين وترقية الابتكارات والانتاجية في مقابلة المنافسة الحادة. غير أن متطلبات المعلوماتية ومتطلبات الموارد لتحقيق هذا التحسين أصبحت واسعة ومعقدة. علاوة على ذلك، فان بعض الأقاليم المتأثرة بالحروب تواجه مشكلات التقنية والمهارات التي عفا عليها الزمن وكذلك ضعف التمويل، بجانب فقدانها فرص الوصول إلى الأسواق والمواد الخام حتي في فترة ما بعد الحرب. ومن المتوقع أن يزداد عدد هذه المشروعات التي لا تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبيرة المحلية والشركات عابرة القارات من ثم ستكون مهمشة وفي أغلب الحالات ستتحول الى مشروعات في القطاع غير الرسمي.

ومن المعروف أيضا أن واحدا من أهم العوامل التي تحد من وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة الى التمويل المؤسسي هو تكلفة التمويل والمخاطر المرتبطة بهذا القطاع. وهذا يتطلب تواجد المؤسسات المالية بالقرب من تلك المشروعات وتقديمها لفرص أكبر للتمويل بتكاليف متدنية عبر شبكة فروعها التي ينبغي أن تنتشر في كافة مواقع تركز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان.

إذا أردنا أن تكون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة مولده للوظائف ومكافحة الفقر هنالك شروطا ومتطلبات محددة لا بد من استيفائها، منها ما هو تنظيمي، والآخر يتعلق بالخدمات المالية وغير المالية.

ويوجد إجماع عريض (الآن أنه غير شامل) بين المختصين في اقتصاديات التنمية بأن استراتيجية القضاء على الفقر ينبغي أن تعتمد على زيادة انتاجية صغار المزارعين وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ذات القوى العاملة الكثيفة. (Helleiner, 1992, 1994) كما يعتمد النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي للاقتصاد على رفع انتاجية العامل والتي يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق استراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية.

وينبغي للحكومات أن تعمل على وضع السياسات الاقتصادية الكلية التي تتفق مع هدف التشغيل والنظر في العضلات مثل تطويع السياسات الكلية للخروج من فخ التثبيت الاقتصادي وذلك بالعمل على أن تساهم هذه السياسات في مكافحة الفقر وتخفيف العطالة، ومعرفة حدود وامكانيات السياسات الكلية التوسعية فيما يتعلق بالعلاقة بين الفقر والتشغيل وبالأخص تحليل الترابط بين هذه السياسات وسياسات أسواق العمل، وكذلك التحقق من العلاقة بين النمو والتشغيل ومكافحة الفقر.

التنظيمية

- خلق مناخ موات لزيادة الطلب على سلع وخدمات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من الممكن أن يعمل على تحسين امكانياتها على نحو أفضل من أي اجراءات موجهة. الاصلاحات الكلية مطلوبة ليس فقط بغرض ازالة الصعوبات التي تواجه النمو، بل أيضا بغرض أن تكون متحيزة للقراء عن طريق زيادة الانتاجية، المصدر الرئيسي لمكافحة الفقر. وينبغي تدعيم الاصلاحات الكلية بلامركزية في السياسات المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وبالانفاق على التنمية الاجتماعية الريفية وتنمية البنية التحتية الريفية واعادة توزيع الدخل ووضع استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. ونحن ندعم بشدة الرأي القائل بأن الزكاة والصناديق الاجتماعية التضامنية تحتاج الى اعادة تقييم في هذا الاطار.

- وللحد من العطالة وتسهيل المناخ المناسب للباحثين الجدد عن عمل وللتشغيل الذاتي يصبح التدخل والدمج المباشر من قبل الحكومة أمرا هاما للغاية. وينبغي أن تعتمد استراتيجية الحكومة في الدعم على توجه المسؤولين الحكوميين نحو دعم الأنشطة غير الرسمية والبعد عن التحكم فيه. استراتيجية الحكومة في الدعم ينبغي أن تعتمد أيضا على سياسات شاملة تعمل على تخفيض تكلفة الدخول في المشروعات وتخفيف الطلب. علاوة على ذلك فإن تغيير اتجاه السياسات يتطلب أولا وقف المضايقات الموجهة نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

التمويلية

- تحسين آليات الادخار الأسرية من الممكن أن يرفع مقدرات الناس ويمكنهم من الدخول في المشروعات بأنفسهم. ويتطلب تطوير الادخار غير الرسمي وضع استراتيجية لتنمية المؤسسات المالية، بجانب البنوك المنظمة، مثل جمعيات الادخار والتسليف واتحادات التسليف والتعاونيات والمؤسسات المالية غير الرسمية الأخرى التي تلي حاجيات الخدمات المالية لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر بصورة مستدامة.

- اجراءات تحسين الممارسات المحاسبية في الشركات ورفع مقدراتهم لتقديم قوائم مالية مدققة من الممكن ان تعمل على تحسين مصداقيتهم الائتمانية على جذب التمويل عبر تخفيض تكلفة البنوك في الحصول على معلومات موثوق بها.
- اهتمام البنوك بالمخاطر يمكن مقابلتها عن طريق مشروعات الضمان المشتركة المكونة من البنوك باشراف بنك السودان المركزي، واقامة نظم قانوني أفضل من أجل توثيق وتسجيل وجمع الممتلكات التي تقدم بغرض الضمان. ومن الممكن تبني خطة الدراسة التي قامت بها مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في العام ١٩٩٦ أنظر (NIDBG, 1996) .
- طبقت الحكومات على نطاق الاقاليم سياسات لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بهدف خلق الوظائف. وهذا التدخل كان على مستويات كلية ومتوسطة وجزئية. وتهتم الاجراءات الكلية بصياغة سياسات داعمة مع تسهيلات دخول للمشروعات. وفي المستوي المتوسط والصغير تهتم التدخلات بتوفير التدريب والتمويل وغيرها لأصحاب المشروعات. والسودان كدولة نامية استطاع أن يقوم بصياغة سياسات كلية حكيمة الا أنها فشلت في مواجهة التدخلات الكلية لمشكلات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، على الرغم من أن هنالك بعض التدخلات على المستويات المتوسطة والجزئية. ويبدو أن السياسات الكلية مفقودة في كل الاقليم على الرغم من وجود بعض البرامج لتنمية القطاع. وانصب الاهتمام في الماضي على تنمية النشاطات المعيشية عن طريق تسهيل فرص التدريب والتمويل الأصغر والتي ساعدت على الزيادة العددية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بدون ان يكون لها أثر في تحسين الدخول والانتاجية من خلال الروابط مع المشروعات الكبيرة.
- تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في القطاع غير الرسمي ملازا أخيرا للباحثين عن وظائف في المناطق الحضرية في السودان. وينبغي للسلطات في هذه المناطق أن تعمل على تنمية هذه المشروعات لتحقيق هدي التنافسية والانتاجية عن طريق التخطيط وخلق المناخ الملائم لتحسين المهارات الادارية لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. وينبغي أن تشمل خططهم عدم لتحكم ودعم انشاء أعمال جديدة ومراجعة القوانين والاجراءات الخاصة بالشركات وتعزيز أسواق التمويل لتسهيل أعمال المنشآت الجديدة.
- ومن الواضح في تجربة السودان أن حجم القروض وشروطها لا تتناسب ومتطلبات أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، الا أن تنامي انشاء المؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة يعد مؤشرا ايجابيا، بيد أن الانتشار المصرفي الضعيف في المناطق الريفية يحتاج الى مراجعة. ولكن طالما أن الاطار القانوني والموارد المالية لا تسمح بالقروض الأكبر حجما نسبيا وفترات السماح الأطول فان أصحاب هذه الأعمال سوف لن يكون بيدهم خيار آخر سوى الإعتماد على الفرص الاستثمارية التي توفر المعيشة اليومية فقط بدلا عن مشروعات يعتمد عليها في المدى الطويل. وبرهنت القروض الأصغر ذات فترات السداد الأقصر على أهميتها في توفير الأمن الغذائي للأسر، الا أن هذا لا يؤدي الى تنمية المشروعات من منظور تنمية القطاع الخاص. لذلك يبدو أن هنالك حاجة الى تطوير ممارسات التمويل الأصغر الحالية لتأخذ في الحسبان أهداف تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة طويلة الأجل.

- إن السودان مواجه بتحدى يتمثل في كيفية إيجاد تمويل كاف للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بتكاليف يمكن أن تتحملها وبفائدة تعود على الدائنين. ونرى أن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق توزيع الخدمات المصرفية في المناطق الريفية (لخفض تكلفة التمويل) ووضع مشروعات ضمان مناسبة وتقليل اللوائح والضرائب والرسوم (لزيادة فرص التمويل) وقيام شراكة بين المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص والحكومة (لتشجيع المؤسسات المالية بتوسيع التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة). ويمكن للحكومة تقديم بعض الضمانات والحوافز بينما يكون دور مؤسسات القطاع الخاص تمويل المشروعات عن طريق تخصيص جزء من إجمالي التمويل لهذه الشريحة.

- إذا لم تستطع البنوك في السودان إجتذاب ودائع كافية طويلة المدى، فلن تستطع بالتالي منح التمويل طويل الأجل الذي يعتبر أساسيا في تحقيق الأهداف التنموية ومكافحة الفقر. علاوة على ذلك، وكما أوضحنا سابقا، فإن التمويل بالمشاركة هو الأنسب لمقابلة احتياجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، حيث أنه وفي أغلب الأحوال يتم التمويل بهذه الصيغة بدون أي إلتزام من قبل الشريك بسداد مبالغ التمويل بصرف النظر عن نتائج المشروع ربحا أو خسارة، كما أنها لا تحتاج الى ضمانات قوية، ولا تؤدي لأن يتحمل الشريك عبء الخسارة لوحده. والاختلال الرئيسي للجهاز المصرفي في السودان صغر حجم التمويل عن طريق راس المال المشترك في مشروعات مشتركة وبالأخص في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ومن المعروف أن معظم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة الجديدة من الممكن أن تفشل نتيجة لوجود المخاطر المتعلقة بها، والتمويل بالمشاركة يعالج هذه الاشكالية. ويمكن لمعالجة هذا الأمر قيام رأسمال مشترك بين مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة والحكومة يكون مخصصا لتمويل هذا القطاع.

- كما ينبغي وضع ترتيبات للوصول الى المجموعة المستهدفة ذات الوعي التعليمي والمالي الضعيف خاصة في المناطق الريفية عن طريق شبكات تعمل بالقرب منهم لتوفير تمويلات أكبر وبتكاليف أقل. علاوة على ذلك ينبغي تخفيض عبء الرسوم البنكية والضرائب والرسوم الحكومية الأخرى وتسهيل الشروط الداخلية بالبنوك والاعراض الخاصة بمنح التمويل وزيادته عن طريق صيغة المشاركة.

غير التمويلية

- يدل مستوى توفير الخدمات في الوقت الحالي لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على أن الخدمات غير التمويلية لا تعتبر أولوية، علما بأن توفر مثل هذه الخدمات ضعيفا في المناطق الحضرية ويصل الى الحد الذي يمكن أن نعتبره غير متوفر في المناطق الريفية. لذلك فان الامكانيات الكاملة لهذا القطاع في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر لم تستغل حتي الآن، وغياب الخدمات المذكوره يعرض إستدامة هذا القطاع الى خطر ويؤدي ذلك الى تراجع تنمية المجتمعات الريفية. علاوة على ذلك فان التسويق والادارة والتدريب على المشروعات وخلق ثقافة المشروعات وتطوير جودة القوى العاملة هي الأهم في المجال غير التمويلي، حيث أن الناس يفتقدون راس المال للاستثمار في المشروعات وعندما يحصلون عليه يفتقدون التسويق والتدريب أوالمهارات الادارية أو الأئتين معا. وينبغي تحديد وسد هذه الفجوة في هذه المجالات.

- تنتشر الصعوبات غير المتعلقة بالتمويل بصورة كبيرة في كل الولايات، لذلك فإن الدراسات القطاعية في كل ولاية يمكن أن تقوم على تحديد هذه الصعوبات، كما أن وجود جمعيات أصحاب الأعمال أو مجموعات المساعدة الذاتية أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية مفيد في مقابلة المشكلات الفردية وفي الاتصال بالسلطات لمواجهة المشكلات الجماعية. ونظرا للاختلافات حول أنسب الطرق ذات الفعالية المالية في تقديم الخدمات غير التمويلية فمن المفيد الاعتماد على المساعدات التقنية التي تتوافق مع الظروف المحلية وعلى مقابلة حالات الطلب، كما أن وضع برامج في هذا الإطار يتطلب تقييما دوريا حول التأثير منها والطلب عليها وذلك تقييم وتحسين الممارسات.
- توفير البنية التحتية من طاقة وهواتف ومواقع عمل الخ. مهم للقطاع الخاص لتوفير ظروف عمل فاعلة. وتوفير مثل هذه الخدمات هي مسؤولية المؤسسات الحكومية التي يمكن أن تقوم بما عن طريق الضرائب أو القروض والمنح الخارجية، لأنها تتطلب أموالا كبيرة .

٤-٥. موضوعات لمزيد من البحث

بالإضافة الى ضعف الاحصائيات التي يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة لتدعيم الآراء التي وردت حول موضوعات هذه الورقة، والتي نعتبرها غير كافية، هنالك مشكلة فجوة احصائية خطيرة، ولذلك هناك حاجة ماسة الى المزيد من الدراسات الميدانية لتغطي الموضوعات ذات الأولوية القصوى التالية:

- مسوحات الدخل والانفاق على المستويات الاقليمية والقومية. إن التخطيط الجيد لمسوحات الدخل والانفاق والتي يمكن إجراؤها بطريقة منتظمة توفر معلومات تفصيلية من الممكن استخدامها في الدراسات المعتمدة على الدلائل في أغلب الموضوعات التي أثارها هذه الورقة، خاصة فيما يتعلق بالفقر والتشغيل.
- هناك حاجة إلى مسوحات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من أجل تقييم حجم ومجال وتنوع هذه المشروعات واسهاماتها في النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. وهناك أيضا حاجة الى الاحصائيات لقياس حساسية التشغيل والفقر للتغيرات المتعددة في صور التمويل المقدم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بمعنى حساب قيم مرونة التشغيل والفقر.
- محاولة وضع تعريف مقبول للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لأغراض التمويل ووضع الاستراتيجيات ذات الصلة.
- الجهود التي تبذلها (يونيكون) تحتاج الى جهود مكتملة عن طريق دراسة موسعة لكل البنوك لتحديد الحجم الحقيقي للتمويل وتأثيره على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية في السودان في تمويل القطاع. من بين أهم الموضوعات التي ينبغي دراستها كيفية عمل تصميم جيد لنظم ضمانات تشمل التي اقترحتها في هذه الورقة.

- تأثير الزكاة والصناديق الاجتماعية على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تحتاج الى تحري كامل، وكذلك وضع ترتيبات مناسبة بطريقة تعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الامكانيات المتاحة من هذه الصناديق لهذا القطاع.¹⁷
- النظر في وضع صيغة للتعاون المشترك بين الحكومة وكبار أصحاب الأعمال لتقديم رأس مال مشترك (Venture Capital Fund)، موجه خصيصا نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

¹⁷ يقوم الكاتبان حاليا بوضع تصور لدور جديد للزكاة كمصدر للتمويل الأصغر في السودان، وستصدر نتائج هذا العمل في كتاب قريبا

المراجع

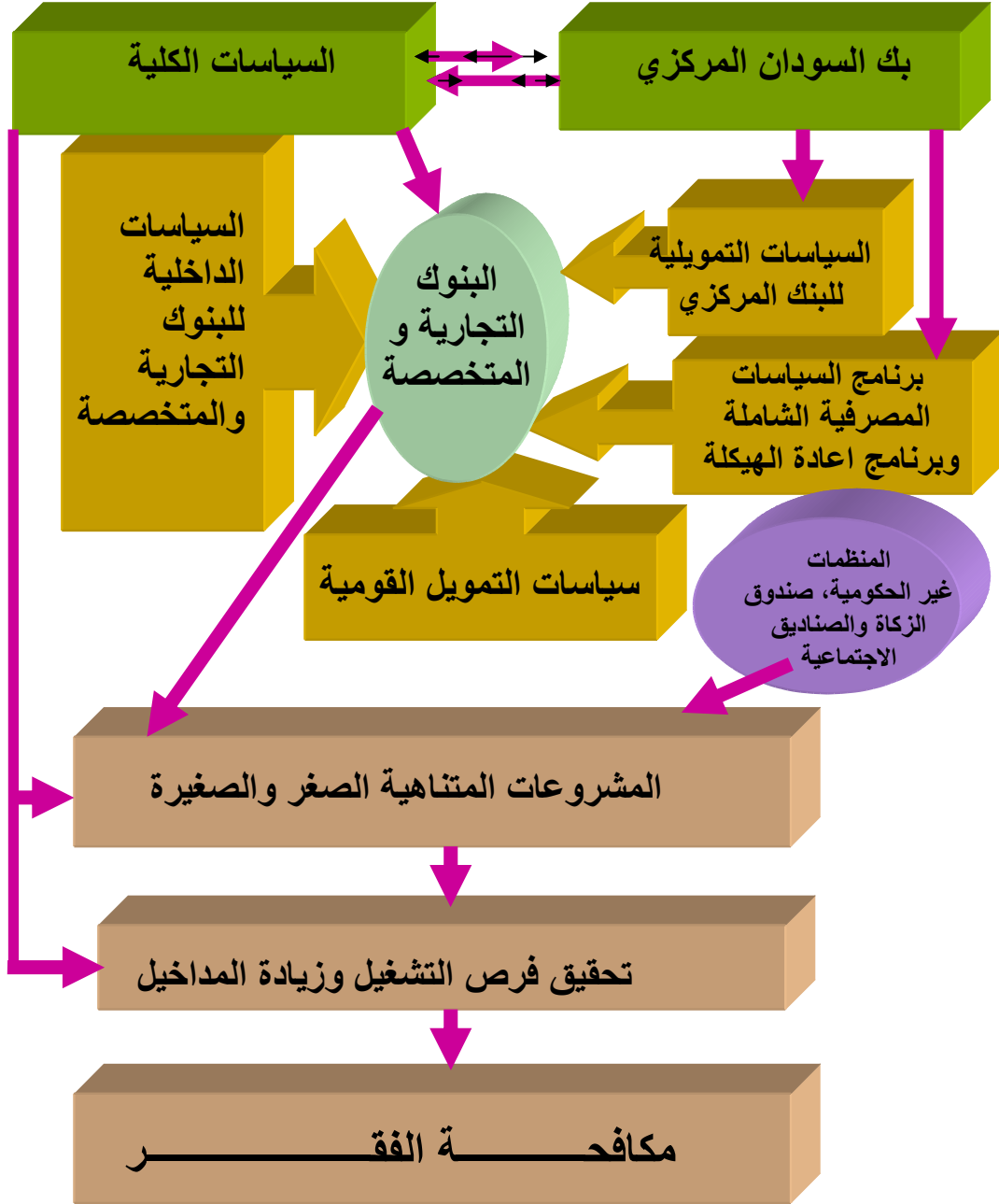
1. Abdalla, Ahmed Ali (1997). "Islamic Modes of Finance: Origins, Principles, and Legal Rules, *al-Musrafi*, No. 13, Bank of Sudan, December, pp. 1-11.
2. Al Harran, Saad (1993). *Islamic Finance: Partnership Financing*, Pelanduck Publications, and Malaysia.
3. Ali Abdel Gadir A. (2005a). "Can the Sudan Reduce Poverty by Half by the Year 2015?", *API Working paper* No. 0304, Arab Planning Institute, Kuwait.
4. Ali, Abdel Gadir A. (2005b). "Conflict Resolution and Wealth Sharing in Sudan – Towards an Allocation Formula", Arab Planning Institute, Kuwait.
5. Ali, Abdel Gadir A. (1994). *Structural Adjustment Programs and Poverty in Sudan*, Arab Research Center, Cairo.
6. Al-Tigani Said, Sayed Abbas and Badr-El-Din Ibrahim (1995). "Financing Small and Medium Enterprises: The Sudanese Experience", Presented to the workshop on 'Financing Small and Medium Enterprises in the Arab World', Union of Arab Banks and Nelien Industrial Development Bank Group (NIDBG), 19 –21 December.
7. Awad, Mohammed Hashim (1994). 'Islamic Financing for Small-scale Enterprises', *Industry and Development*, No. 1, Nelien Industrial Development Bank Group (NIDBG), Khartoum
8. Anderson, A. (1992). 'Small Industry in Developing Countries: A Discussion of Issues', *World Development*, Vol. 10, No. 11,
9. Bureau of Statistics (1970). *'Handicraft Survey'*, CBS, Khartoum, Sudan.
10. Central Bank of Sudan, CBOS, (1995), Order No. 20/95, Central Bank of Sudan, Khartoum.
11. Central Bank of Sudan, CBOS, *Annual Reports*, different issues, Bank of Sudan, Khartoum.
12. Central Bank of Sudan, CBOS, *Financing Policies 1994-2004*. Bank of Sudan, Khartoum.
13. El-Hassan, Sabir Mohammed (2004a). "Evaluation Banking Sector Reforms and Their Role in Financing Development", (In Arabic), *Studies and Research Series*, No. 3, CBOS.
14. El-Hassan, Sabir Mohammed (2004b). "Monetary Policy Management Under The Umbrella of Islamic Banking System – The Experience of Sudan", (*In Arabic*), *Studies and Research Series*, No. 2, CBOS.
15. El Mishakat Center for Research, Egypt (1998). "Towards Eradication of Poverty in Sudan", Research Report.
16. EL-Tahir Mohammed N. (1996). 'Poverty in Sudan and the Role of Saving and Social Development Bank', unpublished paper, Seminar on poverty study, June 1997, Ministry of Social Planning and the UNDP.
17. El-Tahir, Mohammed N. & CBS (1995). "Poverty In Sudan in 1992: With and Without Coping Practices", UNICEF.

18. Faiza, Idris and al-Amin al-Faki (1993). 'The contribution of women in the informal sector to GDP ', in Arabic, (unpublished).
19. Faris, Arbab I B (1997). 'Poverty in Gadaref State", A Research Report, CBS, Sudan (In Arabic).
20. Faris, Arbab I B (1999). "Policy-Oriented Anatomy of Poverty in al-Gadaref State". Monograph # 27, *DSRC Monograph Series*, University of Khartoum, Sudan.
21. Ferany, Nader (1997). "Towards Poverty Eradication in Sudan: An Analysis of Human Capability Failure", UNDP, Khartoum.
22. Friedrich Ebert Foundation (FES) and the Small Enterprises Finance Company (SEFCO) (1990). *Handbook for Credit Guarantee Associations in Kenya*, FES, Nairobi, Kenya.
23. Harper, Malcolm (1984). *Small Business in the Third World: Guidelines for Practical Assistance*, IT publication.
24. Harper, Malcolm (1989). "Training and Technical Assistance for Microenterprises". In Jacob Levitsky (ed.), *Micro-enterprises in Developing World*, Immediate Technologies Publications, London.
25. Harper, Malcolm (ed.). (1997). *Partnership Financing for Small Enterprises: Lessons from Islamic Credit System*, Intermediate Technology (IT) Publication, London.
26. Helleiner, G. (1990). "Trade Strategy in Medium-Term Adjustment," *World Development*, Vol. 18. No. 6, pp.879-897.
27. --(1993), "Trade, Aid and Relative Price Changes in Sub-Saharan Africa in the 1980s," *Journal of International Development*, Vol. 5, No. 2
28. --(1994), "Introduction" to Helleiner, G. (editor), *Trade Policy and Industrialization in Turbulent Times*, Routledge, New York.
29. Ibrahim A. Ibrahim (1997). "*Poverty Survey 1997*", (Unpublished).
30. Ibrahim, Badr El Din A. (1988). 'An Evaluation of Empirical Studied on Handicrafts and Small-Scale Industrial Activities in Sudan', *Sudan Economy Research Group (SERG), Discussion Papers*, No. 17, University of Bremen, Germany.
31. Ibrahim, Badr El Din. A. (1992). "Some Aspects of Islamic Banking in the Least Developed Arab Countries: Reflections on Faisal Islamic Bank, Sudan", in Raffer, Kunibert and Saleh Mohammed (eds), *The Least Developed and the Oil-Rich Arab Countries: Dependence, Interdependence or Patronage*, St. Martin Press, London, United Kingdom.
32. Ibrahim, Badr-El-Din (1997a). "A View on How to Exploit Zakat Fund in the Saving and Social Development Bank to Finance Small Enterprises" (in Arabic)', *al-Masrafi Magazine*, No. 11, June, Bank of Sudan, Khartoum.

33. Ibrahim, Badr-El-Din (1997b). p. 4, 'Financing Challenges for Small Enterprises – The Experience of Sudanese Islamic Banks', pp. 3-11 in Harper, Malcolm (1997).
34. Ibrahim, Badr El Din A. (2004). *Banking and Finance to Small and Micro-enterprises in Sudan - Some Lessons from the Islamic Financing System*, Institute of Islamic Banking and Insurance, London, UK.
35. Ibrahim, Badr El Din & V. J. Kumar (2005). "Some Aspects of Liquidity in Islamic Banks: Case Study of Selected Banks in the MENA Region", funded by the Economic Research Forum of the Arab Countries, Iran and Turkey (ERF).
36. Ibrahim, Badr El Din (2006). "The Missing Links' Between Islamic Development Objectives & the Current Practice of Islamic Banking – The Experience of SIBs", *Humanomics, an International Journal of Systems and Ethics*, Canada, January.
37. IMF(2005a).*Public Information Notice (PIN) No. 05/67* May 25, 2005, Article IV Consultation with Sudan
38. IMF (2005b). Sudan- Report of the Final Review of the 2003 Staff Monitored Program, and the 2004 Staff-Monitored Program, Country Report No. 05/187, IMF
39. IMF (2005c). "Sudan: Staff Report for the 2005 Article IV Consultation, Final Review of the 2004 Staff-Monitored Program, and the 2005 Staff-Monitored Program; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Sudan", IMF Country Report No. 5/180.
40. IMF(2005d). Sudan- Midyear Review of the 2004 Staff Monitored Program, 'Country Report No. 05/184, IMF.
41. ILO (1975). 'Growth, Employment and Equity: A Comprehensive Strategy for Sudan, Report of the ILO/UNDP Employment Mission, Geneva.
42. ILO (1976). "Employment, incomes and equity: A Comprehensive Strategy of Increasing Productive Employment in Kenya", ILO Geneva.
43. ILO (1986). "Employment and Economic Reform: Towards a Strategy for the Sudan", a Report to the ILO/JASPA Mission to the Sudan, ILO, Geneva.
44. ILO (2004). Commission on the Social Dimension of Globalization, ILO, Geneva.
45. Janssen, Resi (1995), "The Experience with Women's Credit Unions in Gadaref", DOGAP, (Unpublished).
46. Jaslin U. Salmon (2003). "Creating Wealth Through Science and Technology",
47. STATIN: The Labor Force, various years.
48. Jaslin U. Salmon (2004). "Micro-business and Employment Generation for Poverty Reduction", A Paper Presented at the Workshop on Science and Technology for Social Development, held in Jamaica, March 3-5, 2004.

49. Jeffrey R. Franks (2000). "Macroeconomic Stabilization and the Microentrepreneur", *Journal of Microfinance*, Volume 2 Number 1. pp 69-89.
50. Kimo A. Adiebo (1997). "Poverty Among Private Sector Employees: A Case Study of Khartoum, Poverty Research Group (Sudanese Environment Conservation/FES and UNDP).
51. Liedholm C. and Mead D. (1986). "Small-Scale Industries in Sub-Saharan Africa: Empirical Evidence and Strategic Implications", (unpublished).
52. Mahran, Hatim A (2005).Public Policies and Poverty Reduction in Sudan 1971-2002.Paper presented at a regional workshop on "Public Policies and Poverty Reduction in Arab Countries", Organized by API, Cairo,Egypt,26-27,9/2005.
53. Ministry of Finance and National Economy (2005), *Annual Survey*, Sudan.
54. NIDBG (1996). "Small Enterprises Guarantee Fund", NIDBG, Khartoum.
55. Nourain, Asim (1997). "ACCORD Musharaka Credit in Sudan", in Harper, Malcolm, pp. 30-34.
56. OECD/DAC Guidelines on Poverty Reduction Vol. 1. July 2000.
57. Rajivan, Anuradha, K. & Abukassawi, Mustafa, G. (2002). "Micro Finance Policy for Sudan", GOS, UNDP, and UN-Habitat Project No. SUD/02/003, Promoting Community-Based Urban Upgrading and Poverty Alleviation Activities (Support Policy and Program Development).
58. Ronald L. Parker, Randall Riopelle and William F. Steel (1995). "Small Enterprises Adjusting to Liberalization in Five African Countries", Discussion Paper No. 271. Technical Department, Africa Region. Washington, D.C.: World Bank.
59. Schmitz, H. (1982). 'Growth Constraints on Small-Scale Manufacturing in Developing Countries: A Critical Review', *World Development*, Vol. 10, No. 6, pp. 429-450.
60. Shapra, U. (2001). 'Strengthening Islamic Banks', presented to the Seminar on: Regulation and Supervision of Islamic Banks: Current Status and Perspective Development, The High Institute for Banking and Financial Studies, Khartoum, 24-26 April.
61. Tarik, Y. (1996). "Islamic Banking and Financial Development and Growth", *Forum*, Vol. 3, No. 3, September.
62. Thomas, J.J. (1995). "Replicating the Grameen Bank– the Latin American Experience", *Small Enterprise Development Journal*, Vol. 6, No. 2.
63. United Nations Industrial development Organization (UNIDO) (1986). "*Technical Report, Industrial Survey of Sudan*", UNIDO, Geneva.
64. United Nations Development Program, (UNDP), *Human Development Report* (2000). Oxford University Press, Inc., New York 2000.
65. World Bank (2003). Sudan- Stabilization and Reconstruction, Country Economic Memorandum, Vol. I, Main Text, World Bank, June.

تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان



الملحق: مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المصرفية
الجدول رقم (١): مؤشرات الاقتصاد الكلي (١٩٩٧-٢٠٠٥)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	الوصف / السنوات
*٥٩٧٣	*٥١٣٨,٠	٤٤٢٦,٠	٣٤٨٣,٠	٣٣٨٠,٥	٢٩٦٩,٥	٢٥٤١,٠	١٩٩١,٦	١٦٠١,٢	الناتج المحلي الاجمالي (بليون دينار)
٩,٥	١٠,٣	٨,٠	٤,٥	٤,٤	-	-	-	-	القطاع المصرفي (%)
١٦,٣	١٦,١	٢٧,١	٣,٠	١٣,٨	١٦,٩	١٦,٩	٢٤,٤	-	معدل النمو (%)
*٨,٣	٧,٣	٦,٠	٦,٠	٦,٤	٨,٣	٦,٠	٥,٤	-	معدل النمو الحقيقي (%)
*٧,٤	*٨,٤	٧,٧	٨,١	٤,٩	٨,١	١٦,٦	١٧,٧	٤٦,٥	معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلكين)
*٣٤,٠	*٣٦,٠	٢٧,٠	٢٣,٠	٢٢,٠	-	-	-	-	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)
٢٤٣,٥٨	٢٥٨,٢٦	٢٦٠,٨٢	٢٦٣,٣٤	٢٥٨,٧٠	٢٥٧,١٤	٢٥١,٦٠	١٩٩,٤٧	١٧٥,٦٥	سعر الصرف (متوسط الدينار للدولار)
٢٤,٤	٢٢,٦	١٩,١	١٩,١	١٩,٥	١٨,٧	١٨,٧	٠,٩	١,٨	الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي
*٤٩٧٥,٠	*٣٧٧٨,٠	٢٥٧٧,٠	١٨٣٩,٠	١٦٩٨,٧	١٨٠٦,٧	١٧٨٠,٠	٥٩٥,٧	٥٩٤,٢	الصادرات (مليون دولار أمريكي)
*٢٩٥٧,٠	*٢٨١١,٠	١٩٦٨,٠	١٤١٣,٠	١٣٧٦,٦	١٣٥٠,٨	٢٧٥,٩	صفر	صفر	الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)
*٤٧١١,٥	*٣٥٨٦,٢	٢٥٣٦,٠	١٥٠٣,٠	١٥٨٥,٥	١٥٥٢,٧	١٤١٤,٩	١٩٢٤,٦	١٥٧٩,٧	الواردات (مليون دولار أمريكي)
-	-	٤٠,٠	٣٣٦,٠	١١٣,٢	٢٥٤,٠	(٦٣٤,٨)	(١٣٢٨,٩)	(٩٨٥,٥)	الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)
*(١٤٠٨,٥)	(٨١٦,١)	(٨٢٧,٠)	لا يوجد	(٥١٨,٨)	(٥١٧,٦)	(٤٣١,١)	(٩٥٧,٤)	(٩٢٧,٣)	الميزان الجاري (مليون دولار أمريكي)
*١٣٤٨	*١١٠٥	٧٤٢,٠	٤٧٠,٧	٣٦٥,٢	٣٣١,٤	٢٠٥,٢	١٥٩,٢	١٠٨,٦	اجمالي الدخل الحكومية (بليون دينار)
لا يوجد	١٢,٢	٨,٨	٤,٧	٤,٤	لا يوجد	-	-	-	الدخل النفطي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي باستثناء حساب الادخار النفطي
*١٣٨٧	*١٠٤٠	٦٩٩,٠	٥٠٣,٤	٤١٨,٨	٣٥٢,٢	٢٢٧,٠	١٧٥,٥	١٢٨,٢	اجمالي الانفاق (بليون دينار)
(٣٩,٠)	٦٥	٤٣,٠	(٣٢,٧)	(٥٣,٦)	(٢٠,٨)	(٢١,٨)	(١٦,٢)	(١٩,٦)	الفائض (العجز) في الموازنة
*(٦,٦)	*(٦,٣)	*(٤,٦)	(٤,٣)	(٤,٧)	-	-	-	-	لفائض (العجز) غير النفطي للناتج المحلي الاجمالي
*٢٦,٥	٢٥,٣	٢٤,١	٢٣,٠	٢١,٥	٢٠,٠	٢٠,٥	٢٠,٥	*٢٠,٢	الديون الخارجية (بليون دولار أمريكي)

* مخطط أو مقدرة Source: Central Bank of Sudan, Annual Reports, different issues; World Bank, 2003, p. 4; IMF, Country Report No. 03/390, 2003; IMF Country Report No 05/187, 2005, IMF Country Report No. 05/180, 2005.

جدول رقم (٢): مؤشرات أداء البنوك السودانية (١٩٩٧-٢٠٠٥)

السنوات/ الوصف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الاتفاق العام (الجاري والتموي من الناتج المحلي الاجمالي) (%)	٨,٠	١٢,٦	٨,٩	١١,٨	١٢,٤	١٤,٩	١٥,٨	٢٠,٢	-
الودائع تحت الطلب (اجمالي، مليون دينار)	٣٣٦٧ ٣	٥٤٨٨١	٦٢٧٥٢	٩٣٥٠٥	١١٧٥٥١	١٥٨٦٨ ٢	-	-	-
نمو الودائع تحت الطلب (%)	-	٤١,٩	١٤,٣	٤٩,٠	٢٥,٧	٣٥,٠	-	-	-
اجمالي الودائع من الناتج المحلي الاجمالي	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٦,٦	٨,٢	١٠,٦	-	-	-
العرض النقدي بمعناه العريض من الناتج المحلي الاجمالي (%)	١٠,٠	١٠,٤	١٠,٥	٦,٩	٨,٢	١٦,٢	١٦,٦	*١٨,٧	*٢٠,٦
القروض من الناتج المحلي الاجمالي (%)	٢,٦	٣,٤	٤,٣	٢,٤	٣,٠	٤,٦	-	-	-
الديون المتعثرة من اجمالي القروض (%)	٢٥,٦	١٥,٦	٢٤,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٢,٧	١١,٤	١٠,٢	-
كفاية رأس المال	٧,٢	٩,٠	٦,٠	٧,٠	١١,٠	٩,٠	٩,٩	١٠,٨	-
العائد على الأصول	-	-	-	-	٠,٥	١,١	١,٥	٣,٥	-
العائد على الأسهم	-	-	-	-	٢٦,٤	٢٩,٩	٣٢,٩	٣٨,٩	-
نسبة احتياطي الديون لاجمالي الديون	-	-	-	-	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٢,٠	٢٣,٠	-
سرعة تداول النقود (متوسط)	١٠,٠	٩,٦	٩,٥	٨,٧	٧,٨	٦,٢	٦,٩	٥,٣	-
اجمالي الأصول المصرفية من الناتج المحلي الاجمالي	١٠,١	١٦,٠	١٧,٤	١٢,٠	١٣,٥	١١,٣	-	-	*٢٤,١
الأصول السائلة من اجمالي الأصول (%)	٢٩,٠	٢٦,٠	١,٠	٢٨,٩	٢٠,٩	١٨,٦	-	-	-
القروض من اجمالي الأصول (%)	١٨,٠	١٤,٠	١١,٠	٢٢,٠	٢٤,٥	٢٦,٢	-	-	-
اجمالي الودائع من اجمالي الخصوم (%)	٤١,٠	٣٧,٠	٣٥,٠	٦٠,٢	٥٩,٤	-	-	-	-
القروض من اجمالي الودائع (%)	٤٣,٠	٣٧,٠	٣٣,٥	٤٤,٢	٤٠,٦	٤٤,١	-	-	-

* مخطط أو مقدر

Source: Calculated from figures obtained from the Central Bank of Sudan, Annual Reports, different issues; IMF, Country Report, No. 03/390, 2003; IMF Country Report No 05/187, 2005; IMF Country Report No. 05/180, 2005

الجدول رقم (٣): تقديرات مؤشرات الفقر (مؤشر عدد الرؤوس) و عدم التوازن في توزيعات الدخل (معامل جيني) في السودان

الموضوعات/ المؤلف	الطاهر م. نور ومصلىة الاحصاء	على عبد القادر علي	ابراهيم أحمد ابراهيم	كيمو أ. أديبو	أرباب إسماعيل فارس
مجموعة الإحصائيات المستعملة	١٩٩٢	مسح دخل وإنفاق الأسرة (١٩٩٢)	مسح الهجرة والقوى العاملة (١٩٩٦)	الدخول الرسمية للعاملين في الدولة ولاية الخرطوم	مسح الدخل والإنفاق بولاية القضارف (١٩٩٧)
خط الفقر (بالجنيه السوداني)	الريف		٢٨٤٧٥٧		٣٤٤١٨١
	الحضر		٤٢٠٧١٦		٣٨٤٥١٥
	اجمالي	٢٧٠٠٠٠	٣٢٥٥٤٥		٣٥٧٦٢٦
نسبة الفقر	الريف		٩٤		٩٤
	الحضر		٨٥		٨٦
	اجمالي	٧١ (الأنفاق) ٨٦ (الدخل)	٩١	٨٠-١٠٠% (الدخل) ٥٧% (الانفاق)	٩٢
معامل جيني (%)	الريف	٤٧ (لشمال السودان)			٤٤,٤
	الحضر	٥٢ (لجنوب السودان)			٥٦,٩
	اجمالي	٥١,١			٤٧,٥

Sources: El-Tahir Nur & Central Bureau of Statistics, 1995; Ali Abdel Gadir Ali, 1994; Kimo A. Adiebo, 1997; Ibrahim A. Ibrahim, 1997; and Faris, Arbab I B (1997).